جهاز الاستخبارات العثماني ١٩٠٩-١٩١٤ (دراسة الهيكل الاداري والنفقات)

أ.د. عماد كريم عباس جواد الراوي [١]
قسم التاريخ، الآداب، جامعة الانبار
الانبار، العراق

عمر عادل عواد فيحان [٢]
قسم التاريخ، الآداب، جامعة
الانبار، الانبار، العراق

البريد الإلكتروني Email : oma24a4007@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: جهاز، الاستخبارات، العثماني، دراسة، الهيكل الإداري.

كيفية اقتباس البحث

الراوي، عماد كريم عباس جواد ، عمر عادل عواد فيحان ، جهاز الاستخبارات العثماني ١٩٠٩-١٩١٤ (دراسة الهيكل الاداري والنفقات)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Ottoman Intelligence Service 1909–1914: A Study of Administrative Structure and Expenditures

Prof. Dr. Imad Kareem Abbas Jawat Al-Rawi[1]
Department of History, College of Arts, University of Anbar, Anbar, Iraq

Omar Adil Awad Feehan[2]
Department of History, College of Arts, University of Anbar, Anbar, Iraq

Keywords : Agency, Intelligence, Ottoman, Study, Administrative Structure.

How To Cite This Article
Al-Rawi, Imad Kareem Abbas Jawat , Omar Adil Awad Feehan , The Ottoman Intelligence Service 1909–1914: A Study of Administrative Structure and Expenditures,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The study was based, in its main axes, on three pillars that explained in detail the management of the Teşkilât-ı Mahsusa (Special Organization) and the police-state methods through which this institution was run. The Committee of Union and Progress (CUP) appointed several leaders known for their strict loyalty to direct this organization, which they viewed as the tool capable of overcoming obstacles presented by opponents of their authority—such as the supporters of Sultan Abdulhamid II, as well as the Kurds and Armenians, particularly the most daring factions among them that played a prominent role in the Ottoman state due to the rebellions they led, which burdened the Ottoman government. Ultimately, the Teşkilât-ı Mahsusa investigated and carried out many of the key assignments entrusted to it by the Committee of Union and Progress.

The Committee of Union and Progress (CUP), through its "Special Organization" (*Teşkilât-ı Mahsusa*), sought to tighten its grip on the

Ottoman state's leadership. This occurred despite fierce opposition from Sultan Abdul Hamid II—opposition that manifested in numerous demonstrations and uprisings in the capital, Istanbul. Furthermore, the CUP's failure to honor promises made to the Armenians and Kurds led to rebellions among these groups, whose demands escalated to the point of seeking autonomy. Consequently, the "Special Organization" was tasked with preempting and thwarting many of these Armenian and Kurdish uprisings before they could materialize. While it failed to prevent some rebellions—even when provided with advance intelligence by the Ottoman government in Istanbul—the organization ultimately played a significant role in gathering information on Armenian and Kurdish activities, data that proved highly valuable to the Ottoman government.

الملخص

استند البحث في محاوره الرئيسية الى ثلاثة اركان شرحت بشكل مفصل ادارة (التشكيلات المخصوصة) والكيفية التي كان يتم من خلالها تلك المؤسسة وبطريقة بوليسية، فقد عين جهاز الاتحاد والترقي عدد من القادة المعروفين بشدة ولائهم لإدارة تلك المؤسسة التي راو فيها الاداة التي مكن من خلالها تطويع العقبات الممثلة بالمعارضين لسلطانها مثل انصار السلطان عبد الحميد الثاني فضلا عن الاكراد والارمن ولاسيما الفئة الاجرأ التي كان لها دور بارز في تلك الدولة العثمانية لما قاموا به من تمردات اثقلت كاهل الحكومة العثمانية وفي نهاية المطاف بحثت مؤسسة (تشكيلات مخصوصة) في الكثير مم مهامها التي اوكلت لها من قبل جماعة الاتحاد والترقي.

ان جماعة الاتحاد والترقي ومن خلال (التشكيلات المخصوصة) عملوا على تشديد قبضتهم على حكام الدولة العثمانية على الرغم من المعارضة الشديدة التي ابداها السلطان عبد الحميد الثاني والتي ترجمت الى تظاهرات وانتفاضات عديدة شهدتها العاصمة استنابول، فضلا عن تمردات من الارمن والاكراد التي جاءت نتيجة تخلف جماعة الاتحاد والترقي عن وعودها لهم والذين اخذت مطالبهم ترتفع الى سقفها الى ان وصلت الى حد المطالبة بالاستقلال الذاتي الامر الذي جعل الجهاز الاستخباراتي (التشكيلات المخصوصة) امام مهمة اجهاض الكثير من التمردات التي كان يقوم بها الارمن والاكراد قبل حدوثها في الوقت الذي فشل في تمردات اخرى حدثت رغم المعلومات الاستخباراتية الاستباقية التي زودتها بها الحكومة العثمانية في العاصمة استنابول الا انه وفي نهاية المطاف فقد اول دوراً بارزاً فيما يتعلق باستجلاب المعلومات حول نشاطات الارمن والاكراد والتي افادت كثيرا في تجميعها فيما بعد من قبل الحكومة العثمانية.

المقدمة

جاءت (التشكيلات المخصوصة) نتيجة مباشرة للثورة الدستورية التي قام بها جماعة الاتحاد والترقي وكبديل لجهاز الاستخبارات العثماني (يلدز) الذي كان موضوعا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) اذ سعت تلك الجماعة المدعومة من قبل الماسونية العالمية انذاك الى تأسيس جهاز استخبارات يدين بولائه التام لنظام حكمهم القائم، اذ لم تكن للسلطان العثماني سوى السلطة الاسمية، فقد قام جماعة الاتحاد والترقي بتأسيس (التشكيلات المخصوصة) ليأخذ على عاتقه توطيد نظام حكمهم وجعلت لذلك الجهاز عدد من القادة الموالين لها امثال انور باشا وغيرهم في الوقت الذي حلت العديد من الفروع التابعة لجهاز الاستخبارات القديم لضمان عمم دخول انصار السلطان عبد الحميد الثاني الى ذلك الجهاز ولاسيما الشرطة السرية والغائها والتي ادت دوراً بارزاً في تدعيم الدولة العثمانية الامر الذي دفعني كباحث اكاديمي الى البحث في مؤسسة التشكيلات المخصوصة وما قامت به من اعمال استخباراتية ومدى دعمها الكبير لجماعة الاتحاد والترقي وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث جاء المبحث الاول البحث في الكيفية التي تمت من خلالها ادارة التشكيلات المخصوصة فيما تناول المبحث الثاني الغاء واستحداث الدوائر والاقسام الاستخباراتية التي ضمنوا من خلالها ولائاً تاماً للتشكيلات المخصوصة إما المبحث الثالث الذي بحث اليات التعيين المتخذة في تعيين عناصر الاستخبارات العثمانية في تلك المدة، واخيراً جاء المبحث الرابع ميزانية الاستخبارات ورواتب الموظفين.

المبحث الاول: ادارة تشكيلات المخصوصة

عد إنشاء التشكيلات المخصوصة نتاجاً حتمياً لصراع على السلطة بين الجناحين العسكري والمدني داخل الاتحاد والترقي وعمل طلعت باشا على تطهير الحزب من النفوذ العسكري وجعله مدنياً وصارت العلاقة بين قوات الجيش وجهاز الاستخبارات قوية وصار موظفو الاستخبارات داخل حزب الاتحاد والترقي أكثر انشغالاً بالعمل الاستخباراتي ومنخرطين ضمن تشكيلات مخصوصة[١]. كان أحد أهم الهياكل الإدارية البارزة داخل حزب الاتحاد والترقي هو فرع الفدائيين، وتم إنشاء ذلك بموجب اللوائح الداخلية المنشورة عام ١٩٠٨ والفدائيون هم أولئك الذين يضحون بحياتهم من أجل سلامة الدولة العثمانية وجلب المعلومات السرية المهمة ومن أبرز مسؤولي الفدائيون في مناستير. كاظم كارابكر وعاطف كامجيل، وهو أحد أهم مؤسسي تشكيلات المخصوصة في الدولة العثمانية[٢].

انه من أبرز مهام التشكيلات المخصوصة هو الحفاظ على الوحدة السياسية للدولة العثمانية ومنع قيام حركات انفصالية داخل الأراضي العثمانية، اذ عملت جاهِدة على ضبط الأمن والاستقرار الداخلي وضمان عدم حدوث أية تمردات داخلية، فضلاً عن إحباط العمليات الاستخباراتية الأجنبية والعمل على إحداث الخسائر داخل صفوف القطعات العسكرية التابعة للدول الأجنبية المعادية للدولة العثمانية عن طريق بعض العناصر التي كان يطلق عليهم اسم الفدائيين والذين كانوا تابعين لمنظمة تشكيلات مخصوصة في الوقت الذي عملت فيه تلك المنظمة على القيام بتجنيد الثوار غير النظاميين لتكون السند للقوات العثمانية في زمن الحرب[٣] لعب أنور باشا دوراً فاعلاً في إعادة تنظيم منظمة تشكيلات مخصوصة على الوجه الذي يضمن له ولجماعة الاتحاد والترقي السيطرة على زمام الأمور داخل جميع الدوائر في الدولة العثمانية ولا سيما المؤسسة العسكرية مستخدماً في ذلك خبرته وأفكاره التي حصل عليها من خلال وجوده في برلين الامر الذي جعل منظمة تشكيلات مخصوصة على درجة عالية من التنظيم في النواحي التخطيطية والتنفيذية[٤].

كان أنور باشا من الشخصيات المهمة التي انضمت إلى جمعية الاتحاد والترقي أثناء خدمته في مناستير ولعب دوراً هاماً في انقلاب ١٩٠٨ واكتسب شهرة واسعة وصار عضواً في اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي وأرسل إلى برلين ملحقاً عسكرياً عام ١٩٠٩م وتولى أنور باشا عام ١٩١٤م منصب وزير الحرب بالإضافة إلى سليمان العسكري الذي كان له دوراً بارزاً في ثورة ١٩٠٨ وقد أُرسل إلى بغداد لتنظيم قوات الدرك وشارك في حرب طرابلس وفي عام ١٩١٤ ارتقى في المناصب حتى صار نائب جهاز الاستخبارات وبذلك استطاع من تقوية وإبراز دور التشكيلات المخصوصة[٥].

اتخذت تشكيلات المخصوصة من أرضروم مركزاً لتجمعها وأرسلت منها قوات منها إلى عدة مناطق وركزت المنظمة أنشطتها على محاربة الأرمن والروس اكتسبت تشكيلات المخصوصة طابعاً عسكرياً كونها كانت تحت سيطرة أنور باشا بعدها عين سليمان العسكري رئيساً للمنظمة وهو كان ضابطاً عثمانياً كان له دور في مقاومة الاحتلال الايطالي اثناء الحرب الايطالية العثمانية عام ١٩١١ وتأسيس الإدارات المؤقتة في كل من بنغازي وتراقيا الغربية عام ١٩١٣م وكانت المنظمة تضم وحدات تعمل في مناطق مثل مصر وتونس وأجزاء مختلفة من آسيا الوسطى والهند وأفغانستان ومقاطعات الروملي كما قامت المنظمة بنشر أفواج وكتائب وفصائل تعمل على نطاقات واسعة خاصة في مناطق الحرب، كما لعبت دوراً هاماً في عملية ترحيل

الأرمن وكان بهاء الدين شاكر بك بصفته رئيس فرع المقاطعات الشرقية في تشكيلات المخصوصة هو أحد منفذي هذا العمليات.

كانت تشكيلات المخصوصة منظمة حكومية تعمل بإشراف مباشر من السلطان العثماني ولم يكن الجميع في الدولة على دراية بتلك المنظمة وعندما صار أنور باشا وزير الحرب أُعطيت تلك المنظمة الصفة الرسمية في ٣٠/ تشرين الثاني / ١٩١٣ وقام أنور باشا بتعيين شخصيات معروفة بولائها لجماعة الاتحاد والترقي في التشكيلات المخصوصة وكان أولئك الأشخاص يملكون الخبرة في حروب العصابات وأبرز تلك الشخصيات هم النقيب مختار بك من أوسكودار وعدد من ضباط المشاه منهم حسكي تارلالي فؤاد وممتاز كولاجاسي رضا من طرابزون وضابط المشاه نوري بك من داغستان والرائد حسام الدين وضابط المشاه شوكت باشا بدأت منظمة تشكيلات المخصوصة أنشطتها في مناطق مختلفة أبرزها مناطق شرق الأناضول وكان من أبرز الشخصيات المرسلة إلى تلك المناطق هم كل من كارا كمال ونائل بك ورضا بك من طرابزون وغيرهم[٦].

تبعت التشكيلات المخصوصة مباشرة لوزارة الحرب وكان مقرها الرئيسي هي العاصمة استانبول وكانت يتم فيها دراسة كافة المعلومات الاستخباراتية التي تصل إلى العاصمة عن طريق عناصرها الاستخباراتية وقد برز سليمان العسكري كأحد أوائل قادة المنظمة وبعدها انتقلت إدارة التشكيلات المخصوصة الى عدد من الشخصيات أبرزهم كوشغوباشي في الوقت الذي ضمت فيه التشكيلات المخصوصة عدد من الضباط واصحاب الخبرة الذين عملوا كقادة إقليميين وعملاء ميدانين، فضلاً عن عدد كبير من العناصر الاستخباراتية التي ضمتها تلك المنظمة خارج اطار الإدارة الرسمية ومن جميع فئات المجتمع منهم من كان من رجال الدين وآخرون من فئة التجار الذين تطوعوا للعمل على خدمة الدولة العثمانية من خلال تزويدها بالمعلومات الاستخباراتية التي تعمل على استقرار الأمن الداخلي[٧].

عمل في مؤسسة التشكيلات المخصوصة التي كانت تابعة لوزارة الحرب العثمانية والعديد من الضباط الكفوئين والذين نهضوا بتلك المؤسسة وطريقة أدائها ولما كانت جماعة الاتحاد والترقي هم من سيطر على زمام الأمور في الدولة العثمانية فقد كان أغلب من ينتمي إلى التشكيلات المخصوصة هم تابعين لجماعة الاتحاد والترقي سواء من الضباط أو الجنود الذين مثلوا النسبة الاكثر في تلك المنظمة امثال بهاء الدين شاكر وناظم بك الذين جعلوا في الهيكل التنظيمي للمنظمة على غرار الهيكل التنظيمي والاداري لجمعية الاتحاد والترقي، فقد عمل عدد من ضباط الاتحاد والترقي امثال سليمان العسكري وعاطف بك وعزيز بك على تطوير عمل المنظمة في

جميع أراضي الدولة العثمانية وخارجها من إسبانيا غرباً حتى الصين وإندونيسيا شرقاً ومن روسيا شمالاً إلى السودان جنوبا[٨] في الوقت الذي اختارت قيادة التشكيلات المخصوصة عدد من الضباط للعمل على رئاسة تنظيمات التشكيلات المخصوصة في الولايات العثمانية، اذ جعلت في النقيب نختار بك على تنظيمات اسكودار وضباط المشاة شوكت ومختار على ولاية طرابزون، فضلاً عن عدد كبير من الضباط الذين ادوا دوراً كبيراً في إدارة منظمة التشكيلات المخصوصة[٩].

رسمت إدارة التشكيلات المخصوصة الاهداف التي من الممكن تحقيقها الا وهي مواجهة الدول الغربية وتحركاتها صوب الامر الذي دفع الدولة العثمانية إلى تشكيل فرع للاستخبارات العسكرية داخل منظمة التشكيلات المخصوصة الهدف منه استجلاب المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بالتحركات العسكرية للجيوش المعادية للدولة العثمانية، ولاسيما الدول الأوربية بهدف الحفاظ على اراضي الدولة العثمانية وحماية امنها واستقرارها من خلال كشف المخططات العسكرية لتلك الدول التي دائماً ما كانت تسعى الى تنفيد هجمات داخل أراضي الدولة العثمانية والعمل على مواجهتها واستعداد لها[١٠].

اعتمدت جماعة الاتحاد والترقي على الخبرة الالمانية في تشكيل منظمة تشكيلات مخصوصة من خلال الاعتماد على انور باشا الذي كان ذو خبرة كبيرة في ذلك الشأن الامر الذي دفعه إلى اعادة تشكيل تلك المنظمة والتي ضمت العديد من الشعب الاستخبارية وهي كالتالي

- شعبه الترجمة - برئاسة علي رضا بك.
-شعبه الهند ومصر وافغانستان والجزيرة العربية (فؤاد بك).
- شعبه الشرق = برئاسة النقيب محمد نوري بك.
-شعبه البلقان = برئاسة النقيب فؤاد الافندي.
-شعبه الامور التنظيمية = المقدم حسام الدين ارتورك.
-شعبة الشؤون الذاتية.
-شعبه الوثائق والملفات = برئاسة النقيب علي رضا بك
-شعبة المحاسبة[١١]

ان الإجراءات التي اعاد من خلالها انور باشا هيكلة النظام الاداري لمنظمة التشكيلات المخصوصة ادى في النهاية الى ان تمتلك الدولة العثمانية اقوى اجهزة الاستخبارات العالمية انذاك فقد عمل الجهاز بنظامين علني وسري فالنظام العلني كان خاضعاً من حيث الإدارة إلى وزارة الحرب العثمانية في الوقت الذي كانت ادارة النظام السري بيد قادة جمعية الاتحاد والترقي

وقد كان الهدف من وراء النظام السري مواجهة التمردات الداخلية التي تدعمها الدول الاوربية ولاسيما تمردات الارمن الأمر الذي خصص له جهازاً خاصاً اطلق عليه جهاز الامن الذي عمل في المناطق والولايات النائية وحقق من خلال ذلك اجهاض العديد من حركات التمرد للارمن الذين سعوا الى الاضرار بأمن واستقرار الدولة العثمانية، وقد جاء تشكيل ذلك الجهاز بعد ان ألغت المنظمة جهاز الشرطة عام ١٩٠٩ لتحل بدلا عنها المديرية العامة للأمن وكلفت بتولي جميع شؤون امن الدولة والاشراف على كافه مديريات الشرطة وبذلك كانت جمعية الاتحاد والترقي تسيطر على المؤسسة الأهم في الدولة العثمانية وهي المؤسسة العسكرية التي كانت تديرها في السر وتمكنت تلك المؤسسة من مواجهه كافه التحديات التي واجهت الدولة[١٢].

ان الاخبار الكاذبة التي عملت على نشرها الصحف المحلية في الدولة العثمانية دفع الحكومة المركزية في استانبول الى تشكيل دائرة للاستخبارات التابعة لوزارة الداخلية تأخذ على عاتقها جلب المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بالأنشطة المعادية ومحاولة زعزعة امن واستقرار الدولة العثمانية من خلال نشرها الاخبار الكاذبة واجبار تلك الصحف على عدم نشر في تلك المعلومات والاخبار الأمر الذي جعل نشر اي اخبار من قبلها خاضعا لدائرة الاستخبارات في وزارة الداخلية التي عملت جاهدة على مطاردة اصحاب الصحف المحلية والأجنبية لمنعهم من ممارسة انشطتهم الدعائية في خلال الاخبار الكاذبة أو كشف المعلومات السرية التي تتعلق بشؤون الدولة العثمانية و سياستها[١٣].

عمل الموظفون في منظمة تشكيلات المخصوصة على أداء واجباتهم بجاهزية عالية ولاسيما تجاه تمردات الأرمن التي بدت واضحة وفعالة عام ١٩١٤ فقد قدموا الكثير من المعلومات الاستخباراتية للحكومة العثمانية في إستانبول، الأمر الذي مكنها من اجهاض الكثير من حركات التمرد للأرمن قبل اندلاعها، وقد كافأة أُولئك الموظفون من خلال تكريمهم بالأموال ومنحتهم الميداليات الفضية كوسام شرف مقابل ما قدموا من معلومات أدت في النهاية إلى ترصين الأمن والاستقرار الداخلي ومثال ذلك أن الحكومة العثمانية قامت بتكريم عدد من الموظفين والقادة في منظمة التشكيلات مخصوصة في مدن ارضروم وباطوم ووان بالميدالية الفضية عام ١٩١٤ مقابل المعلومات الدقيقة التي قدمت من قبلهم حول تمردات الأرمن وفي تلك المدن[١٤].

ان الهدف الأساسي من عمليات التجسس التي كان تقوم بها عناصر منظمة التشكيلات المخصوصة هو الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية صامدة وقوية ضد الجهات التي كانت تتعرض لها من قبل الدول الاجنبية سعت من خلالها الى جلب الوثائق السرية التي تخص تلك الدول التي تحاول استهداف أمن واستقرار الدولة العثمانية والعمل على احباط عمليات التجسس

التي تقوم بها داخل الاراضي العثمانية عن طريق أجهزتها الاستخباراتية، وقد كانت منظمة تشكيلات مخصوصة على أربع مبادئ رئيسية هي الاستحواذ، المعالجة، التوزيع، والحماية في الوقت الذي اعتمدت فيه منظمة تشكيلات مخصوصة في مواردها ومصادر دخلها على الاعتمادات الممنوحة لها من الميزانية السرية لوزارة الحرب العثمانية، فضلاً عن الدعم الذي قدمته المانيا للدولة العثمانية والذي كان يصل إلى تلك المنظمة على شكل أموال كانت تدفعها البعثة العسكرية الألمانية في استانبول والتي تقدرت بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية وقد كان ذلك نتاجاً طبيعياً إذا ما علمنا بالعلاقة الوطنية التي تربط أنور باشا بالساسة الألمان والذي استغلها في تطوير منظمة تشكيلات مخصوصة[١٥].

المبحث الثاني : الغاء واستحداث الدوائر والاقسام الاستخباراتية

عملت الحكومة العثمانية على اعداد لوائح قانونية تتعلق بدائرة التشكيلات المخصوصة فيما خص منها قسم الشرطة العسكرية اذ كلفت بذلك لجنة مختصه لتقوم بإعداد تلك اللوائح القانونية والتي ارسلتها بدورها إلى السلطان محمد الخامس ومجلس المبعوثان العثماني للمصادقة عليها اذ تمت الموافقة عليها بعد تدقيقها بشكل نهائي في ١٠ اذار ١٩٠٩ وصدرت بعدها الاوامر الى وزارتي الداخلية والحربية للعمل بتلك اللوائح التي نظمت عمل قسم الشرطة العسكرية وتشكيلاتها مثل الاليه التي من خلالها يعين افراد ذلك القسم والمعايير المطلوبة في الأشخاص المتقدمين للعمل فيه، فضلاً عن ميزانية ونفقات موظفي قسم الشرطة العسكرية التي اقرتها تلك اللوائح القانونية التي اعطت المفوضية جميع الدوائر في وزارتي الداخلية والحربية وصارت نافذة بعد ان صوت عليها السلطان محمد الخامس ومجلس المبعوثان العثماني ورؤساء الدوائر في وزارتي الداخلية والحربية[١٦].

نصت اللوائح القانونية التي تمت المصادقة عليها في ١٠ اذار عام ١٩٠٩ عمل دائرة التشكيلات المخصوصة في جميع جوانبها المالية والامنية والانضباطية اذ حددت العقوبات التي من الممكن توجيهها لأولئك الذين يعملون على افشاء الاسرار العسكرية، أو التجسس، أو الخيانة الحربية وذيلتها على قانون العقوبات العسكري وقد جاءت تلك اللائحة على ثلاث وعشرين مادة تناولت تفصيلاً للعقوبات بحق أولئك الذين يقومون بتلك الاعمال وأكدت على ضرورة سرية كافة انواع المكاتبات والاوامر والعمليات والمعلومات الاستخباراتية وحملت صاحب الرتبة العسكرية الاعلى في اي وحدة او موقع عسكري بري كان ام يجري مسؤولية الحفاظ على سرية ما سبق ذكره، في الوقت الذي حددت تلك اللوائح عقوبة السجن لمدة عام واحد على الاقل لكل شخص قام بإفشاء الاسرار العسكرية بمحض ارادته الى شخص اخر او تكليفه بالتجنيد لمدة

خمسة أعوام في السفن التابعة للبحرية العثمانية فيما يحكم بالسجن المؤبد لكل شخص افشى الاسرار العسكرية الذي يفقه انها تؤدي إلى تعريض امن البلاد للخطر الجسيم ، فضلا عن غرامه ماليه يدفعها للخزينة العثمانية بقيمة خمسون الى ثلاثمائة ليره ذهبيه يحددها القاضي المسؤول عن محاكمة ذلك الشخص(١٧).

عقدت العقوبات التي جاءت بها اللوائح القانونية التي تنظم عمل تشكيلات المخصوصة بهدف ضمان نجاح عملها وانجاز المهام الموكلة لها فقد نصت تلك اللوائح فيما يتعلق بتقديم المعلومات الغير صحيحة بحق المتقدمين إلى تشكيلات مخصوصة من قبل احد الموظفين في داخل التشكيلات بأن حددت عقوبته بالسجن ما بين شهرين إلى عام واحد يقررها القاضي وعدت ذلك العمل خيانة للدولة او انه يغرم مبلغ ما بين عشرون إلى مائة ليرة ذهبية يحددها القاضي فيما حددت عقوبة الذين يطلقون الشائعات اثناء إجراء التحقيقات والملاحقات تجاه المخالفين للقانون فأن مدة سجنهم يقرها القاضي سواء بالسجن ما بين خمس واربعين يوما الى عام واحد او غرامه مالية تقدر ما بين عشرة إلى خمسين ليره ذهبية(١٨).

ارسلت معلومات من مدير المكاتبات في اللاذقية الى وزاره الداخلية بوجوب متابعة شخصان من الطائفة النصرانية اللذان اقدما على الذهاب الى الهند اذ التقيا بأحد الحكام في الهند ١٩٠٩ وجرى بينهم اتفاقيات حول تقديم لهم الدعم من اجل مواصلة الاعمال والأنشطة التخريبية ضد الدولة العثمانية وحسب المعلومات من الاستخبارات بعد انتهاء الاجتماع عاد الشخصان الى اللاذقية ومعهم أموال كبيرة وذلك دليل على الخيانة والتعاون مع اعداء الدولة العثمانية وعند وصولهم إلى البلاد قاموا بتأسيس جمعية (شجعان عساكر بومباي) وتم العثور على عدة خطابات تخص انشطه الجمعية باللغة العربية وتم مخاطبة وزارة الداخلية وقضاء مرقب باعتباره الجهة المعنية بالامر وكان المسؤول عن مرقب شبلي افندي وهو من طائفة الدروز في جبل لبنان بعد اجراء التحقيقات حول تلك الجمعية تم كشف مكانها في قضاء السليمية في لواء حما(١٩).

عملت السلطات العثمانية على توقيف نحو مائة وسبعون شخصا متورطا في العمل ضد الدولة العثمانية وتوجه مفتش العدل في سوريا ولبنان ومعهم المدعي العام للاستئناف في سوريا الى مكان الجمعية لاجراء التحقيقات اعترف البعض بجرائمهم وتبين تورط قسم آخر مع الهند وكان ذلك القسم عباره عن تشكيل مسلح الهدف منه اضعاف النفوذ العثماني في المنطقة العربية واصدرت عقوبات بحق مائه وعشرون شخصا بأحكام متنوعه منها الحبس والنفي خارج حدود الدولة العثمانية والاعدام وتم فصل كافه المتورطين بأعمال تخريبيه ضد الدولة العثمانية ان

جميع الأدلة التي جاءت بها المعلومات الاستخباراتية والتي قدمها جهاز الاستخبارات العثماني للحكومة المركزية في استانبول دفع السلطات العثمانية الى اصدار امر بتشكيل فريق استخباراتي هدفه ملاحقه اولئك الخونة من النصارى والقاء القبض على جميع متورطين وقد نجح ذلك فريق بالمهمة وارسل عدد من المتورطين بالجرائم الى العاصمة العثمانية استانبول[٢٠].

لم تكن الاستخبارات العثمانية موجهة فقط من اجل جلب المعلومات الاستخباراتية فيما تتعلق بعمليات التخريب الأجنبية وانما كان لها دورها الأمثل في مراقبة عمل ضباط الجيش العثماني ومثال ذلك ما ورد من معلومات استخباراتية حول احد الضباط العثمانيين في صنف المدفعية (زكي افندي) الذي عمل كمدير لدائرة المدفعية في ذلك الجيش والتي افادت انه قام بتسريب بعض المعلومات عن سلاح المدفعية العثماني الأمر الذي ادى الى اعتقاله من قبل الشرطة العثمانية في استانبول وقد اثبتت التحقيقات معه بصحة تلك المعلومات الاستخباراتية المقدمة حوله مما دفع السلطان العثماني إلى إصدار امره الى الصدر الاعظم (حسين حلمي باشا) بطرد زكي افندي من السلك العسكري في ١٥/ حزيران/ ١٩٠٩ مستنداً في ذلك إلى القوانين العسكرية العثمانية في الوقت الذي احتفظت مديرية الامن بأحقية الاحتفاظ به كسجين من اجل إجراء التحقيقات معه بشكل كامل للوقوف على حقائق أخرى قد يدلي بها لهم قبل عرضه على السلطان الذي كان على رأس الحكومة المركزية في استانبول[٢١].

تجاوزت مهام جهاز الاستخبارات العثمانية الى مراقبة الأجهزة الإدارية العثمانية ومحاولة تقديم المعلومات الاستخباراتية حول الافراد المسؤولين في الجهاز الإداري العثماني مقدمات الاستخبارات العثمانية بمراقبة احد ابرز الضباط العثمانيين (فؤاد بك) الذي عمل رئيساً للجنة العمليات العسكرية في ازمير والذي اتهم بخيانة الدولة العثمانية وفي نهاية المطاف قدمت تقريراً استخبارياً يثبت عدم صحه الاتهامات الموجهة إليه والذي رفعته بدورها الى وزاره الداخلية العثمانية التي وصفتها بدورها امام السلطان العثماني مما دفعه الى محاولة تطييب خاطرة من جهة و محاولة ابعاده عن ذلك بمركز الحساس من جهة اخرى اذ قام بتعينه كقائممقام لمدينه ازمير، غير ان عمق المراقبة التي كانت عليها الاستخبارات العثمانية والتي استمرت في مراقبتها لـ(فؤاد بك) ادى في النهاية إلى اثبات تهمة الخيانة بحقه عندما كان في سلك الشرطة السرية، اذا اكدت المعلومات الاستخباراتية انه قام بأرسال عدد كبير من الجنود في الجيش الثالث على بيت سفن غير صالحة للإيجار الامر الذي عرضهم للخطر وذلك محاباة لأصحاب شركات النقل البحري الذين قدموا له الكثير من الأموال مقابل ذلك الامر الذي تسبب بطرده في الجيش العثماني وسحب رتبته العسكرية على اثر امر صدر من الصدر الاعظم (حسين فهمي باشا)

استناداً الى مرسوم سلطانه في ٢٢/ حزيران/ ١٩٠٩ الذي أكد على نفيه الى خارج البلاد واوعز بذلك إلى نظارة حفظ الامن التي كانت تحتفظ به في احدى القلاع مسجوناً بعد ان حكم عليه بالسجن المؤبد[٢٢] كان عام ١٩٠٩ حافلاً بالنشاط الاستخباراتي العثماني ولاسيما فيما يتعلق بمراقبة ضباط الجيش العثماني بعد ان وصلت معلومات الى السلطان العثماني بوجود اتصالات لعدد كبير من ضباط الجيش العثماني بعدد من الدول الأجنبية[٢٣].

أرسلت مذكرتين الى صاحب المقام الصدر الأعظم حول تأخر صرف مخصصات الشرطة العسكرية التي كانت ترسل الى السفارات والقنصليات العثمانية وجاء لرد بان تم الغاء جهاز الشرطة وبالتالي إيقاف كافة المخصصات المتعلقة وتابعة لهذا الجهاز الخاص أصدرت التعليمات الى وزارة المالية وامانة الضرائب وإدارة البنك العثماني بأيقاف كافة مخصصات جهاز الشرطة من ١١/تموز/١٩٠٩ وقد علمت كل من السفارات والقنصليات العثمانية ورئاسة الشرطة في بلغاريا بهذه الإجراءات وكانت جماعة الاتحاد والترقي وراء كافة الإجراءات وانها مدعية انها إجراءات السلطان العثماني[٢٤] وكانت من جملة المخصصات التي الغيت لجهاز الشرطة السري هي مخصصات جهاز الشرطة السري للسفارة العثمانية في لندن التي كانت تأخذ مبالغ عالية وذلك لخدمة مصالح الدولة العثمانية وكانت مخصصات الشرطة السرية للسفارة العثمانية في لندن ٤٢٥٠ قرش[٢٥].

اذا تم مخاطبة الفريق اول محمود شوكت باشا قائد الجيش ٢٦ العثماني في ٢٢/تموز/١٩٠٩ من قبل جهاز الاستخبارات عن قيام (١٢) ضابطا عثمانيا بالتجسس على الدولة العثمانية[٢٦] بعد التأكد من تلك المعلومة وثبوت تورطهم في إهانة المؤسسة العسكرية التي ينتمون اليها صدر امرا بطردهم من المؤسسة العسكرية ونفيهم الى خارج حدود الدولة العثمانية واصدر السلطان (محمد رشاد) امرا الى فريق اول محمود شوكت باشا باتخاذ ما يلزم بحق أولئك من الإجراءات لتوجيه رسالة الى كل من يحاول او لديه النية في التجسس وشق عصا الطاعة للدولة العثمانية انه لا مكان له في جميع أراضي الدولة العثمانية[٢٧].

شددت الاجراءات على متابعة كافة العناصر من قبل عناصر الاستخبارات وذلك لكشف الخونة وتقديمهم للعدالة اصدر السلطان (محمد رشاد) امرا بسحب جميع الرتب العسكرية للخونة الذين يتجسسون على الدولة من الضباط الجيش وتثبت عليهم التهم المنسوبة اليهم وطردهم من السلك العسكري وكان ذلك الاجراء يهدف لحماية الامن في العاصمة استنابول وكان هناك خونة في العديد من الوحدات العسكرية العثمانية وكانت هناك رتب مختلفة مشاركة بعمليات التجسس شارك عناصر جهاز الاستخبارات في مراقبة المؤسسات العسكرية في الولايات العثمانية اذ ان

الهدف هو تطهير تلك المؤسسة المهمة من عناصر التجسس الذين يعملون لصالح الدول المعادية للدولة العثمانية ويقدمون المعلومات من اجل اضعاف الدولة داخليا[٢٨].

اذ الغيت مخصصات الشرطة السرية للسفارة العثمانية في أثينا وقدرها (٦٠١م) قرشا ومخصصات الشرطة السرية للسفارة العثمانية في بلغارد وقدرها (١٤٧٣) قرشا شهريا ومخصصات الشرطة السرية للسفارة العثمانية في فينا قدرها (٢٠٥) قرشا ومخصصات الشرطة السرية للسفارة العثمانية في بجنوده قدرها (٨٥٠) قرشا ومخصصات الشرطة السرية للقنصلية العثمانية في بنيس قدرها (٢٥٠) قرشا ومخصصات الشرطة السرية القنصلية العثمانية في بورانيه قدرها (٣٠٠) قرشا مخصصات القصوى الرئاسة الشرطة البلغارية وقدرها ٥٠٠٠ قرشا ومخصصات الشرطة السرية في بلغاريا وقدرها (٣٠٦٠) اذا الغي مجموع قدرها (١٧٩٨٩) قرش من السفارات والقنصليات بعد الغاء جهاز الشرطة اذ الغيت أيضا عدد كبير من المخصصات وكان ابرزها[٢٩].

مخصصات صحيفة اوريان بواسطة البنك العثماني وقدرها (٤٤٢٠) قرشا ومخصصات مفتشيه الصحف الألمانية من برلين بواسطة البنك العثماني وقدرها (١١٩٢) قرشا ومخصصات الشرطة السرية بقنصلية بني شهير من الواردات المحلية وقدرها (٥٠٠) قرشا مخصصات الشرطة السرية بقنصلية ترحاله من الواردات المحلية وقدرها (٥٠٠) قرشا ومخصصات الشرطة السرية بقنصلية قورفو من الواردات وقدرها (٧٠٠) قرشا مخصصات الشرطة السرية غلوص من الواردات المحلية وقدرها (٥٠٠) قرشا مخصصات الشرطة السرية في قنصلية وارنيه من الواردات محلية وقدرها (٣٠٠) قرشا ومخصصات الشرطة السرية للقنصلية نيس من الواردات المحلية وقدرها (٥٠٠ قرشا ومخصصات الشرطة السرية بقنصلية تفليس وقدرها ٤٢٥ من الواردات المحلية ومخصصات الشرطة السرية بقنصلية قارص من الواردات محلية وقدرها (٥٠٠) قرشا[٣٠].

دعت الحاجة: الحكومة العثمانية وعلى رأسها السلطان محمد الخامس ١٩٠٩ – ١٩١٨ الذي كانت تهيمن على قراراته جمعية الاتحاد والترقي الى استحداث العديد من الدوائر الاستخباراتية وفقاً لحاجتها لمثل تلك الدوائر حتى ١٦ اب عام ١٩٠٩ امر السلطان وزارة الداخلية بضرورة استحداث قسم الاستخبارات في دائرة الأمن العام والعمل على تعيين معاون مدير دائرة الترجمة في وزارة الاشغال العامة (فريد بك) رئيساً لذلك القسم في الوقت الذي يعين فيه مترجم ولاته الفترة (فريد عثمان بك) مسؤول للترجمة في قسم الاستخبارات في دائرة الامن العام كجزء من نجاح اعمال القسم الذي أوكلت اليه الكثير من المهام في داخل حدود الدولة وخارجها، فضلاً عن ان تمويل ذلك الجهاز صار من مهلة وزارة التجارة والاشغال العامة وفقاً للاوامر الصادرة من

السلطان محمد الخامس الذي كلف جميع الدوائر المعينة في الدولة العثمانية لدعم قسم الاستخبارات في مديرية الامن العام للشام بجهاته على الوجه الصحيح ومتابعة للنشاطات الغير قانونية[٣١].

ان الإصلاحات التي ضربت الدولة العثمانية و مؤسساتها كان لها الدور الكبير في تحسن إدارة الحكومة وإدارة الدولة العثمانية بالكامل كون ان قسم الاستخبارات في دائرة الامن العام الذي سيطر على الدوائر والأجهزة الأمنية والإدارية في الدولة ان رئي من المناسب تعين شخصية تكون لها ثقلها في الصحن للسيطرة عليها لذا قرر تعين المهندس بدري بك احد محرري صحيفة تصوير الأفكار في جهاز الاستخبارات في ٣ اب ١٣٢٥ وخصص له راتب شهري قدره الف خمسمائة قرش وقد أرسلت كافة المعلومات الى دائرة المالية قسم المحاسبة وذلك لاتخاذ ما يلزم وان تلك التعيينات الهدف من ورائها هو تقوية مركز الدولة من اجل توسيع العلميات الاستخباراتية وتحقيق أهدافها للحفاظ على الدولة[٣٢].

تمكنت الدولة العثمانية بعد نجاح مشروعها وهو تأسيس جهاز الاستخبارات اذ ارادت تكرار نجاحاتها بتأسيس مفتشيات الشرطة بالامن العام وتخصيص الرواتب لذلك الجهاز بعد اكمال كافة المتعلقات أرسلت تعليمات خاصة في الوظائف في قسم المفتشية اذ عملت إدارة الدولة على توزيع ذلك القسم على كافة دوائر الشرطة في عموم الدولة العثمانية وخارجها منها الالوية والاقضية والولايات[٣٣] اذ ان تلك الإصلاحات التي تمثلت باستحداث ذلك القسم لها صدى لدى الطبقة العامة أرسلت مذكرة الى وزارة الداخلية تقدم فيها بأحتجاج رسمي وذلك لعدم وجود هيئة استخباراتية في دائرة مديرية الشرطة وان عدم وجود هذا الهيئة ق يسبب المشاكل وخاصة في التحقيقات والاستطلاعات التي تقوم بها وحدات الاستخبارات من اجل الكشف عن[٣٤] من يقوم باعمال التخريب داخل العاصمة استنابول وخاصة القومية البلغارية وكشف أنشطة الجواسيس في منطقة الروم إيلي لذا جاءت التأكيدات على ضرورة التأسيس هيئة الاستخبارات لسرعة الكشف عن المؤامرات الدول الأجنبية واحباطها قبل تجذرها الامر الذي نتج عنه اضرار كبيرة للدولة العثمانية وفي تلك الفترة تم عزل ٢٥٥ عنصرا من الشرطة نتيجة لسوء اخلاقهم وفسادهم الوظيفي وقد استغلت دائرة الاستخبارات تلك الحادثة فقامت تأسيس (هيئة الاستخبارات) وتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء وتعبن مائتين وخمسة وخمسون عنصرا بدل الذين تم فصلهم وتحويل رواتبهم الى الموظفين الجدد وكان الهدف من تأسيس تلك الهيئة هو كشف كل ما يخل بالأمن والسلام وتم تعميم (هيئة الاستخبارات) على كافة الولايات والمناطق التي تحكم بواسطة الإدارة العثمانية المركزية[٣٥].

لم تكتف الحكومة العثمانية بما حصلت عليه من المعلومات التي تم ارسالها من ازمير بل قامت بأجراء تحريات دقيقة حول علي رضا افندي التي كشف عن انه احد الضباط في جهاز الشرطة وان لا اثر له في بيروت التي زارها مرتين خلال كثير شهرين في الوقت الذي اكدت فيه نتائج التحريات انه قد تم مشاهدته في العديد من المرات في منطقتين حيفا ونابلس الا انه تركها خوفاً من القاء القبض عليه[٣٦] كونه قد تم طرده من سلك الشرطة الذي كان ضابطاً فيه في طرابلس الشام في الوقت الذي استمرت فيه أجهزة الشرطة بالبحث عنه والتحري، فضلاً عن تكليف عناصر الاستخبارات العثمانية في جميع الولايات العثمانية بأستجلاب معلومات عنه والبحث عنه في جميع المدن والنواحي التابعة للولايات العثمانية وقد كان وراء طرد علي رضا افندي من سلك الشرطة العديد من المشاكل[٣٧].

فضلاً عما يقوم به من تصرفات غير لائقة اثناء وجوده في ازمير وخلال تواجده في مصر وشرع بالقيام بإعمال الفساد مع مجموعة من الأشخاص المتنفذين وكان مكان اختفائه هو عندما كان متوجها الى شمال العراق للقيام بأعمال الفساد في تلك المناطق وحسب المعلومات المتوفرة فان علي رضا افندي ذهب الى بيروت لذا تم مخاطبة ولاية بيروت في ذلك الشأن وارسلت ولاية بيروت التفاصيل في تلك القضية ذكرت فيها ان علي رضا افندي قد عمل في خط سك حديد الامر الذي دفع الاستخبارات العثمانية الى مطاردته من اجل العمل على الإمساك به واحضاره امام السلطان الذي طلب ان يعرف ما هي أهدافه من عمليات الفساد التي قام بها كونه ضابط واستلم العديد من المناصب الحساسة والأسباب التي دفعته الى تشويه سمعة جهاز الاستخبارات العثماني والاضرار بممتلكات الدولة[٣٨].

أرسلت الحكومة العثمانية مذكرة الى طرابلس الغرب التي كانت تحت الحكم العثماني بقيام الدولة بطرد اربع اشخاص ممن قد عملوا سابقاً في الشرطة السرية وكونهم يمتلكون كم من المعلومات المهمة تقرر الاحتفاظ بهم في أماكن سرية من اجل الحفاظ على تلك المعلومات من تسربها في وقت صدت منه الأوامر الى المؤسسة العسكرية من اجل قيامها باسترداد الأوسمة والرتب التي منحت اثناء خدمتهم في الشرطة السرية ومؤسسات الدولة الأخرى وقطع رواتبهم على ان تقوم الدولة بتكفل في الانفاق عوائلهم بالشكل الذي يضمن لهم حياة حرة وكريمة وبعد وصول مذكرة من ديوان الحرب حول الموضوع ومذكرة من قيادة الجيش اصدر السلطان مرسوما الى صاحب المقام السامي ورسالها الى وزارة الداخلية لاتخاذ ما هو مطلوب وتم ذكر أسماء هؤلاء في مذكرة صادرة من صاحب المقام السامي وارسال شخص اخر وهو الحاج نظمي بك باشا من اليمن الى طرابلس تحت حراسة مشددة واخبار السلطات فور وصولهم[٣٩].

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 11
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

بدأت الحكومة العثمانية بعد انقلاب عام ١٩٠٨ بتصفية خصومها من خلال استهدافهم ومرقبتهم او سلطت عليهم عناصر أجهزة الاستخبارات العثمانية الذين تحت قبضة جماعة الاتحاد والترقي الذين سعوا الى تصفية كل من يشكون في ولائهم في سلك الجيش او الجهاز الإداري المدني ومن لديه ولاء وحب للسلطان عبد الحميد الثاني فعلى سبيل المثال كان لرائد جمال الذي كان يعمل طبيباً في الجيش العثماني قد احيل الى المحاكمة بعد ان وردت معلومات استخباراتية تفيد بتعاونه مع انصار السلطان عبد الحميد الثاني الامر الذي أدى الى اعتقاله في أيار ١٩١٠ ومحاكمته امام المحكمة التي أصدرت بحقه قراراً بالنفي وسحب وثيقته العسكرية وطرده من وظيفته كطبيب في الجيش العثماني[٤٠] كان رجب باشا زوج حفيدة الفريق مخلص باشا احد ابرز الضباط الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني والذي طاله نظام جهاز الاستخبارات العثماني المسيطر عليه من قبل ضباط الاتحاد والترقي الذين رفعوا تقريراً الى السلطان العثماني (محمد الخامس) وضحوا فيها العديد من التهم المنسوبة لـ(رجب باشا) الذي احيل الى المحكمة العسكرية والتي حكمت عليه بالفي الى طرابلس الغرب[٤١].

غير ان احتلالها دفع الحكومة العثمانية الى نقله الى ازمير في الوقت الذي نقلت فيه عائلته الى استنابول الامر الذي رفعت على اثره زوجته مظلمتها الى السلطان (محمد الخامس) شرحت فيها الأسباب التي كانت وراء نفي زوجها الى طرابلس الغرب ثم الى ازمير ووضحت انها تهم ملفقة لا صحة لها أدت الى هدر شرف وكرامة العائلة التي طالما ضحت بكل ما لديها من اجل الحفاظ على الدولة ومؤسساتها من اية تهديدات خارجية في القوت الذي طالبت فيها السلطان (محمد الخامس) بأجراء محاكمة علنية لدى المحكمة ان كانت التهم المنسوبة حقيقية ام انها ملفقة له غير ان ذلك لم يؤخذ بنظر الاعتبار لكون جماعة الاتحاد والترقي هم من يسيطر على زمام الأمور في الدولة العثمانية[٤٢]، فضلاً عن معلومات أخرى كانت قد قدمتها الاستخبارات العثمانية عن احد الضباط (عثمان افندي بك بن احمد) الذي كان يحمل رتبة ملازم ثان المنسوب الى البلوك الخاص في طابور المدفعية الرابع التابع للواء الاستحكامات الذي كان يعسكر في مدينة قيصرية ثم على اثرها القاء القبض عليه في ١٤ / حزيران ١٩١٠ وتقديمه الى المحاكم العسكرية التي حكمت عليه بالنفي بعد ان ثبتت عليه تهمة التجسس ضد الدولة العثمانية في الوقت الذي تم طرده من السلك العسكري[٤٣].

أصدرت النظارة المالية في ٢٧ / تشرين الاول/ ١٩١١ بيان حول نقص تجهيز المؤون والمستلزمات الطبية والعسكرية الى جهاز الاستخبارات في تشكيلات المخصوصة مما أدى الى اجتماع فوري لمجلس الوزراء من اجل توفير المستلزمات العسكرية وبعد الاجتماع رفعت

التوصيات مجلس الوزراء الى السلطان العثماني من اجل الموافقة على مقررات الاجتماع كون جهاز الاستخبارات كان لا بد من استمراره كونه الجهاز الذي يحافظ على امن واستقرار الدولة العثمانية[٤٤] بعد الغاء جهاز الاستخبارات الخفية عام ١٩٠٩ الذي اسسه السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩) إذ قامت جماعة الاتحاد والترقي التي سيطرت على السلطة بتشكيل شعبة جديدة في تشكيلات مخصوصة وهي شعبة الاستخبارات وتم تعين حسن افندي رئيسا لتلك الشعبة والذي كان مفتشا عام للمدارس في ولاية مناستر ولقد رصدت الدولة العثمانية رواتب جيدة لعناصر تلك الشعبة قدرت بالف خمسمائة قرش لكل عنصر[٤٥].

وردت برقية خاصة باسم جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك وكان الهدف منها تقديمها الى حضرة السلطان محمد رشاد (١٩١٤ – ١٩١٨) وكان مضمون هذا البرقية هو إصرار العفو عن جميع الجرمية السياسيين الذين كانوا يعملون تحت امره السلطان عبد الحميد الثاني اذ قام جزب الاتحاد والترقي بتصفية او ادخالهم السجن والغيت جهاز الشرطة السري وذلك بأمر من الجمعية التي سيطرت على كافة حدود الدولة العثمانية وبعد اجراء التحقيقات افرج عن المحكومين وابقيه على الشخصيات التي كان يعتقدون الحزب الحاكم انهم يمثلون تمديد لهم اذ بذلك يمنعون قيام الى اعمال عدوانية ضدهم وافرج عن المحكومين بامر من السلطان وبعلم وزارة الداخلية العثمانية واعلن عن هذا الإجراءات بمرسوم سلطاني[٤٦].

وبعد اعلان المرسوم السلطاني بإقرار قانون العفو العام عن المجرمين السياسيين وأقر بعدها القانون الأساسي الدستور الأمر الذي استوجب انتخاب مبعوثان ولروم إيلى ومفتشيه الولايات الثلاثة وكانت هذا الإجراءات هي من نجاحات الصدر الأعظم اذ انعكس انتخاب المبعوثان في كل من الروم إيلى والولايات الثلاثة على استباب الامن الطمأنينة ونزع الأسلحة من الجماعات المسلحة وعودت الجماعات المسلحة الى أماكن سكناها بعد الهدوء الامن الذي عاشته الدولة العثمانية اذ قامت الدولة العثمانية باجراءات فعاله وذلك لتوفير كافة سبل الراحة والسعادة للرعايا العثمانيون والسكان الاصليون الذين يعيشون تحت ظل وحماية الدولة العثمانية العلية اذ ارادت الدولة العثمانية المتمثلة بالسلطان محمد رشاد وجمعية الاتحاد والترقي اظهار قوة الدولة في الحفاظ على[٤٧] هيبتهم عقب سقوط حكومة السلطان عبد الحميد الثاني واصدر الصدر الأعظم قرارا باعداد لائحة وعرضها على السلطان العثمانية وذلك لموافقه على ارسال من أربعة الى خمس اشخاص الى اركان الجمعية وجاءت الموافقة من السلطان على القيام بذلك العمل كان الغاء بجهاز الشرطة قد تسبب في سوء فهم وتوتر العلاقات بين السلطة العثمانية وبين عامة الشعب لان الغاء هذا الجهاز هو مطالب السلطة التي حكمت البلاد بعد فترة ١٩٠٩م وكان هذا

الجهاز يقوم موظفينه بعمليات سرية للحفاظ على الامن والاستقرار وكان مهامهم عدم المساس بشرف ابي شخص والعمل تحت القانون وقد جردت صلاحيات هذا الجهاز وبعدها اصدر الصدر الأعظم قرار بإلغاء جهاز الشرطة وبعها اصدر مرسوم سلطاني حول الغاء هذا الجهاز [٤٨].

بعدها أبلغت كافة الدوائر الدولة المعنية بإلغاء جهاز الشرطة وعلى وزارة الداخلية اتخاذ كافة الإجراءات لاتخاذ ما يلزم من اجل قيام بهذا الأمر وبالفعل طبق القرار بإلغاء وذلك بنشر الخبر في المطبوعات الرسمية وبعدها أبلغت الولايات والألوية التي كانت خارج حدود العاصمة الدولة العثمانية اذ قامت وزارة الداخلية بارسال هذا الإجراءات الى امانات المدن ووزارة حفظ الامن والبريد والبرق هذا الإجراءات وإلغاء جهاز الشرطة قد أدى الى اثارة الشعب كون كان هذا الجهاز صمام الأمان للدولة واصبحت هناك مطالب شعبية باعداة جهاز الشرطة والاستخبارات وبعد هذا المطالب عملت الحكومة العثمانية على القيام بتشكيل جهاز تشكيلات المخصوصة من اجل تهدئة الأوساط الشعبية بالإضافة الى الحساس بالخطر الخارجي لهذا بعد العمل على ادخال تشكيلات مخصوصة للخرمة الفعلية[٤٩].

وردت مذكرة من ولاية ايدين الى السلطان مفادها هو هروب ضابط الشرطة (علي رضا افندي) [٥٠] من ازمير الى الإسكندرية وكانت بحوزته مجموعة من المقتنيات الخاصة بالدولة لذلك تم مخاطبة محافظة الإسكندرية من قبل ولي ايدين بكتاب رسمي في ١٨ / ايلول/ ١٩١٣ من اجل استراد كافة الأشياء وبعد اجراء التحريات والتحقيقات اتضح ان علي افندي قد ترك الأشياء الخاصة بالدولة في ازمير بعد مغادرته وان الأشياء الموجودة معه هي اشياءه الخاصة التي اشتراها بأمواله وتم اعداد كافة الافادات التي ادلى بها علي رضا افندي في كتاب رسمي ثم ارساله في ٧ / تشرين الأول / ١٩١٣ الى الوالي ايدين الذي قام بارساله بدوره الى الحكومة المركزية في استنابول للاطلاع عليه واتخاذ الإجراءات بخصوصه[٥١].

جاءت الأوامر من حكومة الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٩ من اجل تشكيل دائرة الاستخبارات الداخلية تكون خاصة لمراقبة المطبوعات والاوقاف والمالية وصندوق التقاعد العسكري والخزينة الخاصة والدفتر السلطاني والخارجية والمشيخة وصندوق التقاعد المدني والضرائب والتجارة والمعارف[٥٢] وامرت الحكومة العثمانية كافة ولاياتها بطرد كل ضابط او جندي عمل جاسوسا ضد الدولة العثمانية من السلك العسكري رغم تمتعه بصفات العسكرية ويتم بعدها نفيه الى الخارج وضرورة التأكد من الأشخاص الذين سوف يتم تعيينهم في شعبة الاستخبارات العثمانية ويكون معيار الكفاءة هو المهم في اختبار العناصر الاستخباراتية وفي ١٣ / تشرين الثاني /

١٩٠٩ تم انشاء مديرية البريد والبرق في باسكدار وتم تعيين عليها إسماعيل حقي افندي الذي كان يعمل بمديرية البرق في يلدز وكان قد عرف عنه ان شخصية قوية وحازما في قراراته(٥٣).

اصدر مجلس الوزراء العثماني امرا باحضار عدد من منسوبي جمعية الاتحاد والترقي الى استنابول وفهم أهدافهم وإلغاء بعدها نظام التجسس في كافة ولايات العثمانية وردت معلومات استخباراتية ان الطائفة النصرانية تعمل على تنصيب خمسة من رجالاتها في منصب المختارين وتم ارسال هذه الإجراءات الى متصرف حما الذي بدوره أرسلها الى الحكومة العثمانية ومجلس الامن كون ان هناك ازدياد بنفوذ الطائفة النصرانية في كل من حما واللاذقية وتفاديا لأي مشاكل وافقت الحكومة العثمانية على انتخابات الطائفة النصرانية وسمحت لهم باجراء هذا الانتخابات كل سنة وتم إحالة موضوع التعيين الى دائرة المكاتبات من اجل كتابة واعداد القرارات اللازمة بالتعين المختارين في كل من اللاذقية وحما واصبح لهم دور في إدارة المتصرفيات غير ان الحكومة وجهت ادارتها بمتابعة كافة التحركات والقرارات التي تصدر من المختارين من الطائفة النصرانية(٥٤).

المبحث الثالث: آلية تعيين العناصر الاستخباراتية

اعتمدت الدولة العثمانية في اختيار عناصر الاستخبارات على مجموعة من المؤهلات التي تتوفر بالمقدم لذلك الجهاز كافة من بينها مهاراتهم اللغوية التي تعتمد عليها في فهم الرسائل والتقارير المرسلة من دوائر الاستخبارات وعناصرها في طابع حدود السلطة العثمانية، وكانت تفضل الطوائف غير الإسلامية ذوي الولاء للدولة العثمانية لامتلاكهم اكثر من لغة بالإضافة اللغة العبرية لاسيما في الولايات العربية فقد كانت ترسل الى الولاة ولمراء الاقضية التي منحتهم الصلاحيات الكاملة في تعيين عناصر الاستخبارات والذين اعتمدوا بشكل كبير على العنصر الشركسي في بلاد الروميلي والقوقاز اذ عين اعداد كبيرة منهم في الاستخبارات وقوات الدرك(٥٥) استعانت الدولة العثمانية بالولاة الذين هم على رأس الجهاز الإداري في الولايات العثمانية من اجل تعيين عناصر الاستخبارات من سكانه بتلك الولايات من اجل سد النقص الحاصل في عدد العناصر الاستخباراتية الذين جندوا ضمن جهاز الاستخبارات في تلك الولايات في الوقت التي اعتمدت على السفراء في جميع الدول من اجل تجنيد عناصر الاستخبارات بالاعتماد على مواطنو البلد الذي فيه السفارة العثمانية وتعيينهم كضباط وجنود في جهاز الاستخبارات العثماني في السفارة العثمانية من اجل جلب المعلومات الاستخباراتية لتلك السفارة والذين كلفوا الخزانة العثمانية كثيراً نتيجة الرواتب العالية المدفوعة لهم آنذاك كونهم أجانب ويصعب تجنيدهم(٥٦).

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 11
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

عملت الدولة العثمانية على تعيين عناصر الاستخبارات الذين يملكون المؤهلات في التأقلم مع المناطق التي يرسلون اليها بالإضافة معرفته على اتقان لغة البلد او الولاية التي كلف بالعمل فيها بالإضافة الى قدرته على التمويه ومن المهم ان يكون عنصر الاستخبارات محبا لعلمه ومهنته واهم ميزة هو الاندماج في المجتمع الذي هو فيه وجمع معلومات التي يتعذر جمعها عن طريق قنوات رسمية[٥٧] ومن ابرز صفات عناصر الاستخبارات هي الولاء للسلطان والدولة والهدف وكان يتم اختيار العناصر الاستخبارات من الولايات الكبر، واهمها الموصل بيروت وسيواس لذلك كان لابد من اختيار العناصر الاستخباراتية ان تتوفر فيهم المصداقية لان هذا العمل والمجال فيه من زيف المعلومات من اجل السلطة او المال[٥٨].

لقد تم تعيين كل من جواد بك وهو احد محرري صحيفة (سبو الصاعقة) وسودي بك احد خريجي مدرسة الحقوق في قسم شعبة الاستخبارات بمديرية الامن العام وذلك براتب شهري قدره الف وخمسمائة قرش لكل منهما وكان الهدف من وراء هذا التعيين هو تعزيز قدرات ومهارات عناصر جهاز الاستخبارات وتم تعيين عثمان قهرمان افندي احد خريجي المدرسة الصناعية وكاظم افندي احد المترجمين في شعبة الاستخبارات وذلك براتب شهري قدره الف قرش وبعد التأكد من كفاءة العناصر والحس الاستخباراتي لأولئك ثم بعدها مخاطبة وزارة المالية لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات وذلك لصرف روايتهم والتي قامت بصرفها في ٢ / ايلول / ١٩٠٩ وقد وقع على هذا المذكرة رئيس شرطة استنابول[٥٩].

اعتمدت الدول العثمانية في تعيينها لعناصر الاستخبارات خلفياتهم العلمية واختصاصاتهم لحاجتها لعدد من التخصصات من اجل اكمال عمل تشكيلات مخصوصة كمنظومة متكاملة قادرة على القيام بمهماتها الاستخباراتية على اتم وجه فهناك الضابط والمترجم وأصحاب الشركات والكتاب في الصحف الى غيرها من الاختصاصات فقد قامت إدارة التشكيلات المخصوصة بتعيين (فاضل افندي) وهو احد منتسبي شركة التأمينات العثمانية براتب شهري ١٥٠٠ قرش في الوقت الذي تم تعيين (راسم افندي) احد المترجمين السابقين في المابين الهمياوني مترجماً في شعبة الاستخبارات وبراتب شهري قدره ١٥٠٠ قرش فضلاً عن اعداد كبيرة من عناصر الاستخبارات تم تعيينهم في قسم شعبة الاستخبارات وبإختصاصات مختلفة منهم الضابط والشرطي الصيدلي والطبيب والكاتب، فقد تم تعيين (سليمان مرحب بك) خريج دائر الملازمين بالمدفعية وفريد بافي بك) معاون مفوض كافة العمل في احدى مراكز الشرطة في استنابول و(رضا باشا) قاضي منطقة كولي و (نظام الدين بك) خريج مدرسة الصيدلة، و(إبراهيم بك)

موظف في جهاز منطقة غلطة في استنابول و (طلحة كمال افندي) احد كتاب دائرة التنسيق في الشركة العسكرية في استنابول وفقاً للكفاءة التي تمتعوا بها في أداء اعمالهم[٦٠].

ان الحاجة المستمرة الى تعيين بعض عناصر الاستخبارات ولا سيما شعبة الاستخبارات الخاصة في استنابول دفع التشكيلات المخصوصة الى مخاطبة السلطان بشكل شبه دائم من اجل الموافقة على أوامر التعيين حتى ٨/ أيلول/ ١٩٠٩م تم مخاطبة السلطان حول الموافقة على تعيين اعداد إضافية من عناصر الاستخبارات في شعبة الاستخبارات العثمانية في استنابول كهدف الحصول على اكبر قدر من المعلومات الاستخباراتية الامر الذي رفضه السلطان العثماني الذي تعذر بعدم إمكانية تعيين عناصر أخرى نتيجة العجز الكبير الذي كانت تعانيه الميزانية العثمانية، فضلاً عن انه دافع عن رفضه بأن الحكومة تسعى الى خفض رواتب الموظفين بشكل عام لتخليص الميزانية من العجز ولاسيما بعض التشكيلات المخصوصة، غير ان إدارة التشكيلات المخصوصة اصرت على تعيين العديد من العناصر التي تحتاجها دوائرها الحتمية ذلك ان تحويل روايتهم على ميزانية عام ١٩١٠ وذلك لحاجة التشكيلات المخصوصة الى ذلك العدد من العناصر كون الوضع الدول آنذاك تحتاج الى تكثف العمليات الاستخباراتية الامر الذي ينعكس على زيادة اعداد عناصر التشكيلات المخصوصة للقيام بذلك[٦١].

وقد خصص لكل فرد من أولئك راتب شهري قدره الف قرش وتم إعطاء معلوماتهم الى دائرة المحاسبة لاكمال إجراءات صرف رواتب تلك العناصر الخاصة والتابعين الى التشكيلات المخصوصة وبعد اكمال كافة الأمور تم مخاطبة الدائرة وقسم شعبة الاستخبارات في ١٢ / ايلول /١٩٠٩ [٦٢] وصدر قرار من قبل تشكيلات مخصوصة بتعيين عبد الأحمد افندي الذي كان يعمل بلجنة التفتيش والمعاينة في وزارة المعارف وتعيينه في شعبة الاستخبارات وبراتب شهري قدره ٦٠٠ قرش وبعد أظهار كفاءته في العمل يصبح راتبه الف ومائتين وخمسون قرشا أي يكون هناك زيادة في راتبه قدره ٦٤٠ قرش وتم تعيين اشرف افندي بمعاش شهري قدره ٥٠٠ قرشا وبعد اظهار كفاءته يصبح معاشه ١٢٥٠ قرشا وتم هذا الاجراء من قبل الدائرة المحاسبة في ٢٨ / أيلول / ٣٢٥ – ١٣٢٥[٦٣].

عين إسماعيل حقي افندي في مديرية البريد والبرق بأسكدار وذلك خلال العمليات الإصلاحية الأخيرة والتي تمت في مديرية العامة للبريد والبرق ألا انه ذكر كان يعمل لصالح يلدز وانه كان من اركان الاستبداد وصدر الأمر بالتحقيق ٥ / تشرين الاول / ١٩٠٩ وجاء الرد بان الاشعار الذي أصدرته متصرفية أسكدار حول التحقق من شخصية إسماعيل حقي تبين بعد التحقيقات ان إسماعيل حقي افندي كان يعمل في يلدز وبراتب شهري قدره الف وسبعمائة قرش ألا ان لم يتم

الحصول على معلومات حول سلوكياته السيئة وجاء الامر انه ليس من الجائر الإبقاء عليه في دائرة معاملات اسكدار ألا انه الرأي الأخير لحضره السلطان[٦٤] أصدرت متصرفية اسكدار اشعارا بعدم عمل إسماعيل حقي افندي وذلك بسبب عمله السابق رغم انه يعتبر من اهل العفة والاستقامة وانه صاحب كفاءة وجدارة وانه منعه من هذا الوظيفة هي ظلم بحقه وهذا الأمر لا يتوافق مع أصول الانصاف والامر متروك لحضرة السلطان[٦٥].

اذ عين كل من عبد الاحد افندي واشرف افندي في جهاز شعبة الاستخبارات اذ باشرو في العمل الاستخباراتي ٢٦ / تشرين الثاني / ١٩٠٩ وخصص لهم راتب شهري وقدره سبعمائة وخمسون قرشا وتم ارسال معلومات الى دائرة المالية لاتخاذ ما يلزم[٦٦] اذ أرسلت الهيئة الانتخابية مذكرة في ٢٨ / تشرين الثاني / ١٩٠٩ تعين والمصادقة على كل من (احمد جودتي افندي) الذي كان يعمل مدرس في مدرسة الحقوق وكوشو طودر افندي ورفيق افندي في شعبة الاستخبارات وارسلت مذكرة بتاريخ مباشرة في العمل الاستخباراتي في يوم ٢٨ / تشرين الثاني / ١٩٠٩ وارسال مذكرة تحري حول اذ كان قد عملوا في أماكن غير جهاز الاستخبارات ودراسة مخصصاتهم الشهرية لذلك وسعت الاستخبارات العامة وعناصرها نطاق عملهم وذلك لكسب المعلومات[٦٧].

حيث جاء في مذكرة أسماء اعداد من الأشخاص الذين عملو في شعبة الاستخبارات وتاريخ مباشرتهم وهم كل من الحاه مظلوم بك قنصل روسية معاونا لجهاز شعبة الاستخبارات وعبد الاحد افندي الذي كان من العاملين في لجنة التفتيش والمعاينة في الدائرة الملغية في شعبة الاستخبارات واشرف افندي الذي كان يعمل أيضا في لجنة التفتيش والمعاينة في الدائرة الملغية في شعبة الاستخبارات حيث صادقت عليهم الهيئة الانتخابية في ٨ / كانون الاول / ١٩٠٩ واصبح هؤلاء الأشخاص معاونين في شعبة الاستخبارات وتم ارسال المعلومات الأولية الى دائرة المحاسبة من اجل تثبيت تاريخ مباشر كل شخص من هؤلاء وتثبيت مخصصاتهم ورواتبهم في سجلات الدولة وذلك لتقديم اقصى الجهود من اجل خدمة الدولة العثمانية وخدمة مصالحها[٦٨].

عملت جهاز الاستخبارات على تعيين احمد جودتي افندي الذي كان يعمل في مدرسة الحقوق في شعبة الاستخبارات في مديرية الامن العام وبراتب شهري قدره الف قروش وبعد ان يثبت جدارته وكفاءته في العمل الاستخباراتي يعطى الف ومائتين وخمسون وارسلت المعلومات الى دائرة المحاسبة لتاخذ ما يلزم[٦٩] وقامت مديرية الامن العام بتعيين كشو طودور افندي في شعبة الاستخبارات وبراتب شهري قدره خمسمائة قروش على ان يصل رابته الى الف ومائتين وخمسون بعد اثبات كفاءته وجدارته في العمليات الاستخبارات وعلى دائرة المالية اتخاذ ما يلزم من

إجراءات وقامت مديرية العامة بتعين نوري بك زاده افندي المتقاعد من قائممقامية ملكية براتب شهري قدره الف قروش على ان يعطى الف ومائتين وخمسون قرشا بعد اثبات كفاءته[٧٠].

تم تعين المدير السابق للأعشار بقضاء الهندية المفتي زاده احمد نيازي بك من القلعة السلطانية في شعبة الاستخبارات التي شكلت في مديرية الامن العام وذلك معاش شهري وقدره الف قروش وذلك اصدر لأمر دائرة المحاسبة باجراء تسوية القيد[٧١] تم تعين طودور كشو افندي في شعبة الاستخبارات بمديرية الامن العام وبراتب شهري قدره الف ومائتين وخمسين قرش ومنحه في بداية عمله خمسمائة قرش اما المبلغ ياخذه بعد اظهار كفاءته وقد صدر الأمر في ٢ / كانون الاول / ١٩٠٩ وبالرقم ١٩٢ وبعدها اتضح ان مبلغ خمسمائة قرش لا يتناسب مع الوظيفة التي يقوم بها المفتي زاده ان تقرر إضافة مائة قروش وارسلت مذكرة الى شعبة الاستخبارات في ٢٩ / كانون الثاني / ١٩٠٩ من اجل تنفيذ الامر ونفذ الامر واصبح المفتي زاده يستلم مبلغ قدره ستمائة قرش اعتبارا من ١٤ / كانون الثاني / ١٩٠٩ وتم ابلاغ محاسبه[٧٢].

تم تعين كل من عثمان نوري بك في ١٤ / كانون الأول / ١٩٠٩ في شعبة الاستخبارات وتم اعداد لائحة لمباشرة العمل في شعبة الاستخبارات وتم تخصيص راتب شهري وقدره ١٥٠ قروش وتعين كل من ساقا كين افندي في ١٤ / كانون الأول / ١٩٠٩ ويوان المانوف افندي في ٢٠ / كانون الأول / ١٩٠٩ وخرستو المانوف افندي في / ٢٠ كانون الأول / ١٩٠٩ وتم تخصيص لهم راتب جميعا هو ١٥٠ قروش وذا سبق لهؤلاء العمل في اختصاصات أخرى يعطو الراتب نفسه [٧٣] تفصيل كان لكلية الحقوق النصيب في تقنيات التشكيلات المخصوصة فقد تم تعيين (بوبونج افندي) احد طلبة مدرسة الحقوق في سلانيك كموظف في شعبة الاستخبارات في مديرية الامن العام وبعد ان خصص له راتب مقداره ٥٠٠ قرش يزداد بأزدياد كفاءته وعطاءه في عمله ليصل الى ١٠٠٠ قرش الأسلوب الذي أعدته الدولة العثمانية من اجل رفع كفاءة العناصر الاستخباراتية ونجحت الجهود [٧٤].

استمرت وزارة التشكيلات المخصوصة في منافستها للعديد من عناصر الاستخبارات من اجل زيادة النشاط الاستخباراتي التي كانت الدولة العثمانية بأمس الحاجة له في تلك الظروف فقد تم تعيين عدد من الضباط في شعبة الاستخبارات العثمانية التي كان مقرها الرئيس في استنابول العاصمة وكان ابرزهما (ديوان المانوف افندي، وخرستو المانوف افندي) بهف تقرير العمل لاستخباراتي في تلك الشعبة لما لهم من دور كبير في مجال العمل الاستخباراتي وخصصت لكل منها راتب شهرياً ٥٠٠ قرش، ٦٠٠ قرش على التوالي وجعلت من قاعدة الكفاءة والتميز من اجل رفع الرواتب وزيادتها القياسي في زيادة رواتبهما ولغاية ١٢٥٠ قرش في وقت كانت فيه رواتب

عناصر الاستخبارات في شعبة الاستخبارات لا تتعدى ١٥٠٠ قرش غير ان تم ترفيع كل من صاق افندي ورفائيل افندي وبلغت رواتبهم حوالي الف وخمسمائة قرش وكانت رواتب تعطى حسب الخطورة مهمة وحسب بعد الولاية او الدولة[٧٥].

قدرت ميزانية منظمة التشكيلات المخصوصة بحوالي اربع مليون ليرة ذهب جزء من هذا المبلغ يأتي من مخصصات ميزانية السرية لوزارة الخارجية العثمانية اما باقي الميزانية فكانت تأتي من المانيا على شكل عملات ١هبية اذ كان جزء من ميزانية التشكيلات مودعة بحساب باسم أنور باشا في احدى مصارف مصر لذلك نعرف ان الدعم المالي وميزانية الكبيرة للدولة العثمانية وذلك بسبب الدعم الكبير المقدم المانيا استطاعت الدولة العثمانية من بناء جهاز ومنظومة استخباراتية كبيرة ومهمة في إدارة البلاد لان لولا هذا الميزانية الكبيرة لما تطور جهاز ولولا هنا الميزانية الكبيرة كان من صعب توفير الأموال ورواتب الى عناصر الاستخبارات وذلك لاستمرار بتقديم المعلومات السرية ومهمة الى إدارة الدولة العثمانية المتمثلة بتشكيلات مخصوصة[٧٦].

وقام جهاز الامن العام من تعين أرسلان بك هو احد أبناء امير لواء باطوم وبراتب شهري قدره ٤٠٠ قرش بعد اثبات ولائه وكفاءته يعطى رابتا قدره ١٠٠٠ واصدر هذا القرار الى دائرة المحاسبة من اجل القيام بالتسوية وإبلاغ شعبة الاستخبارات بتلك الإجراءات[٧٧] تم تعين فاضل بك في جهاز الاستخبارات بدائرة الامن العام وكانت الدولة العثمانية خلال الفترة حكم جماعة الاتحاد والترقي عملت على تأسيس جهاز استخبارات متكامل يستطيع الوقوف امام جميع التحديات فاستقطبوا الكفاءات من الرجال لتأسيس دولة متكاملة الأطراف يرأسها جهاز عرف باسم التشكيلات المخصوصة التي عملت بكل جهد حتى كان هؤلاء العناصر يضحون بأنفسهم من اجل الدولة[٧٨].

عملت الحكومة العثمانية على الغاء واستحداث الكثير من الدوائر والاقسام داخل تشكيلات المخصوصة سعياً منها للتخلف من الكثير من الأشخاص الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني فقد قامت الحكومة العثمانية بإلغاء شعبة الاستخبارات العثمانية في استانبول لتستحدث بدلاً عنها مديرية مكتب الشرطة في استنابول غير انها ادركت ان هناك بعض العناصر الاستخباراتية في تلك الشعبة كانت موالية لجماعة الاتحاد والترقي الامر الذي جعل منها حريصة على تحويل خدماتهم الى تلك المديرية وابرزهم (اكاه بك) الذي شغل منصب معاون مدير الاستخبارات العثمانية في استنابول والذي تم تعيينه في مديرية مكتب الشرطة في استنابول[٧٩] اذ باشر العمل فيه في ١٤ كانون الأول ١٣٢٥ وبنفس الراتب الذي كان يتقاضاه في منصبه كمعاون مدير شعبة الاستخبارات من قبل وهو ٢٠٠٠ قرش الامر الذي خاطبت به الدائرة الثانية دائرة

المحاسبة في استنابول من اجل حذف راتبه في منصبه الجديد وقد كان الاختبار الذي وقع على (اكاه بك) مرهوناً بالجرأة التي تملكها في مجال العمل الاستخباراتي الى جانب ما ذكرناه كونه احد ابرز الضباط الموالين لجمعية الاتحاد والترقي(٨٠).

نظمت ميزانية الامن العام العثماني في فصول تضمنت عدد من المواد التي تنظم من خلالها الرواتب لعناصر الاستخبارات في جهاز التشكيلات المخصوصة مع الاخذ بنظر الاعتبار رتب ومناصب عناصرها والكفاءات التي اكدت عليها من اجل زيادة رواتب العناصر الاستخباراتية، فضلاً عن الخطورة التي كانت تمنح لأولئك الذين يعملون على جلب معلومات الاستخباراتية من داخل أراضي العدو فعلى سبيل المثال قامت الحكومة العثمانية بناءاً على مطالبات من المسؤولين عن جهاز التشكيلات المخصوصة بزيادة رواتب أصحاب المناصب العليا في الأجهزة الاستخباراتية العثمانية لحساسية عملهم وبهدف المحافظة على ولائهم للدولة العثمانية فقد قامت بزيادة رواتب المفتشين الذين تم تعيينهم في مراكز الشرطة في استنابول فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت الحكومة العثمانية وعلى رأس السلطان العثماني بالموافقة على زيادة راتب معاون مدير المديرية العامة لشرطة استنابول الى ٣٥٠٠ بعد ان كان لا يتجاوز ١٥٠٠ قرش في ٢٥ حزيران عام ١٩١٣ بعد ان بلغته التعليمات ان الميزانية المخصصة للامن العام العثماني تسمح لتلك الزيادة(٨١).

لم تكن الرواتب هي ذاتها التي تصرف في كل مديريات الشرطة في ولايات الدولة العثمانية فقد كانت استنابول تتصدر الزيادة في رواتب عناصر مديرياتها العامة للشرطة في الوقت الذي تراجعت رواتب عناصر مديريات الشرطة في الولايات الأخرى الى النصف تقريباً مقارنة مع الرواتب التي خصصت لعناصر مديرية الشرطة في استنابول ومثال ذلك ان المفتش العام في شعبة الاستخبارات لولاية منا العثمانية هو ضعف الراتب لنظيره في مديرية شرطة استنابول بعد ان قررت الحكومة العثمانية منحه راتباً شهرياً يقدر بـ ١٥٠٠ قرش يزداد مع ازدياد وكفائته(٨٢) كما ان الحكومة العثمانية حرصت على نقل عناصر الاستخبارات ذوي الكفاءة من ولاتها الأخرى الى ولاية استنابول العاصمة فقد قامت بأصدار امر الى والي ولاية ايدين بنقل موظف الاستخبارات (صادق افندي) من شعبة الاستخبارات في ولايته الى ولاية استنابول من اجل الاستفادة منه في ملاحقة ومواجهة المعارضين لحكم جماعته الاتحاد والترقي ممن هم مناصرين للسلطان عبد الحميد الثاني والعمل على كشف مؤامراتهم كونها صاحب خبرة في ذلك المجال الامر الذي دفع الوالي العثماني في ولاية ايدين الى سيد لامروا وارسال ذلك الطف على استانبول بعد ان عوضه بأحد العناصر الاستخبارية ليشغل مكانه(٨٣).

المبحث الرابع: ميزانية الاستخبارات ورواتب الموظفين

أرسلت مذكرة الى دائرة المحاسبة تطلب صرف مبلغ قدره ٧٥٠٠ قرش لصالح شعبة الاستخبارات وحساب تسع عشر قرش للمجيدية الفضية ويجب صرف هذا المبلغ من الخزينة وذلك ٢٧ / كانون الثاني / ١٩٠٩ بسند رسمي وتام[٨٤] وارسلت مذكرة أيضا الى دائرة المحاسبة لصرف مبلغ قدره ٥٠٠ قرش في ٣١ / كانون الثاني/ ١٩٠٩ ويحب صرف هذا المبلغ من الخزينة[٨٥] واصدر امر الى المحاسبة من اجل صرف مبلغ قدره ٣٠٠ قرش الى شعبة الاستخبارات في ٢٥ / كانون الثاني/ ١٩٠٩ وهذا الأمر جاء من قبل مدير جهاز الاستخبارات وكان لا بد من صرف هذا المبلغ من الخزينة الدولة[٨٦] وأصدرت مذكرة الى دائرة المحاسبة لصرف مبلغ قدره (٢٠٠٠) قرشا لشعبة الاستخبارات والأمر متوقف على موافقة السلطان في ١٩ / شباط ١٩٠٩[٨٧].

ان طبيعة تشكيل دائرة الاستخبارات في دائرة الامن العام دفع الحكومة العثمانية الى ضرورة تعيين عناصر خاصة بتلك الدائرة ابتداءً من المدير ومعاونه بالمترجم فقد عين (فريد بك) كمدير الاستخبارات في ولاية انقرة وكذلك بصفته كمدير دائرة الترجمة وي تلك الدائرة في الوقت الذي عينت (فريد عثمان بك) كمترجم في مديرية الاستخبارات العثمانية في ولاية انقرة براتب ١٥٠٠ قرش لكل منهما وذلك في ٢ اب ١٩٠٩ بعد ان عرض التشكيلات المخصوصة ذلك على السلطان العثماني الذي وافق واوعز الى كل من الدائرة والهيئة الانتخابية فبلغ الدائرة المالية لاتخاذ ما يلزم على ذلك من التزامات مالية تتعلق بصرف رواتبهما ولم تكن التشكيلات المخصوصة ترضخ الأشخاص الذين عملوا اثناء مدة حكم السلطان عبد الحميد الثاني ولاسيما أولئك الذين تشك في ولائهم للسلطان عبد الحميد الثاني[٨٨] وفي ذلك ترى ان التشكيلات المخصوصة كانت تسعى من خلال تلك البعثات الى محاولة استئصال غير الموالين للاتحاد والترقي، فضلاً عن انها بذلت في الرواتب لكسب الولاءات اذ ما علمنا ان المترجمين قد ارتفعت رواتبهم لتضاهي رواتب المدراء العامين.

عملت الحكومة العثمانية على فرز مرتبات شعبة الاستخبارات وفقا لحاجة الشعبة للموظفين اذ كان موظفوا شعبة الاستخبارات بمديرية الأمن العام ينقسمون الى ثلاث من حيث المخصصات فقسم ينال ١٠٠٠ قرش وقسم ينال ١٢٥٠ قرش وقسم ١٥٠٠ قرش وعلى هذا اساس المخصصات يتم تعيين الموظفين ويكون تعيين حسب كفاءة وان تبك المخصصات لان تتوافق مع قاعدة الاستحقاق لان كافة الطبقات مجتمع الدولة العثمانية هي على اتم الاستعداد للخدمة والاختلاط في خدمة الدولة وان المخصصات ما بين اربعمائة الى خمسمائة قروش هي النسب

لمصلحة الدولة وكان لابد من موافقة السلطان وذلك البدء بتطبيق والقيام بما هو مطلوب وكان هناك الكثير من أبناء طبقات ممن تتوفر فيهم الاوصاف البدنية والمعنوية ويكونوا من أصحاب الإمكانيات وكان يكون معيار ترقيتهم هو كفاءتهم في العمل(٨٩).

استخدمت جميع موارد الدولة لدعم أنشطة التشكيلات المخصوصة من خلال فترة حكم أنور باشا وزير الحرب خصصت أموال من ميزانية الدولة لتوسيع نطاق عمل المنظمة بالإضافة استخدمت هذا الأموال لشراء المعدات العسكرية ودفع رواتب العملاء والجواسيس وقد طورت المنظمة عملها بسبب الدعم التي قدمته المانيا لحكومة الاتحاد والترقي وكان هذا الدعم المالي الكبير قد ساعد على إنجاح العمليات العسكرية في طرابلس الغرب ومصر وقد مولت العمليات الاستخباراتية التي قامت بها الدولة العثمانية في كافة مناطقها عن طريق تبرعات السكان المحليين واهمها المواد الغذائية والملابس والذخيرة والمواد الطبية وساهم التجار في امداد التشكيلات المخصوصة بالأمور المالية ولوجستية(٩٠).

كانت التزامات الحرب من اهم طرق الامداد وتمويل الحرب وتشكيلات المخصوصة وقد استخدمت ضريبة الأجور التي صارت مصدرا إضافيا لزيادة أموال التشكيلات المخصوصة وكانت جميع الدعم يهدف لاستمرار نشاط المنظمة خارجيا وداخليا وقد انخرطت المنظمة في عمليات استثمارية مباشرة وقد ساعدها هذا على تمويل العمليات الاستخباراتية وكان لدعم المالي الدور الأكبر في استمرار نشاط جهاز تشكيلات المخصوصة العثماني بذلك نستطيع معرفة حجم الامداد المالي الذي كان الدعامة الرئيسية في تطور وقتي جهاز الاستخبارات كانت الأموال والهبات التي تصل الى المنظمة بشكل كبير الامر الذي سهل من اكمال المهام الاستخباراتية على نظارتي الخارجية والداخلية للسيادة الدولة العثمانية(٩١).

أرسلت برقية الى ولاية ادرنه بشأن ارسال الأموال الى تشكيلات المخصوصة لتمويل العمليات العسكرية بالإضافة التغطية نفقات أعضاء المنظمة(٩٢) أرسلت برقية أخرى الى محافظ ارضروم بشأن توفير الأموال للمنظمة الخاصة كون ان العمليات العسكرية والاستخباراتية للدولة العثمانية في الشرق تتطلب موارد مالية ضخمة(٩٣) وتم انشاء صندوق خاص لتشكيلات المخصوصة كان الهدف من هذا الصندوق هو جمع تبرعات للمنظمة ودعم الجهد العسكري في الخطوط الامامية بالإضافة الى شراء الأسلحة ودفع الرواتب وتمويل المقاومة من هذا الصندوق وقد جمعت الأموال في منطقة كارسي بهذا الدعم الكبير لنشاط تشكيلات المخصوصة قامت التشكيلات بدورها الفعال في حفظ امن واستقرار الدولة العثمانية(٩٤).

أرسلت مذكرة الى دائرة المحاسبة من اجل دفع مبلغ قدره ١٢٠٠ قرشا الى عناصر الاستخبارات وذلك لمجهوداتهم الكبيرة من اجل الحصول على معلومات تخدم مصلحة البلاد ويكون هذا الراتب للعناصر الاستخبارات هو من اجل تضحياتهم ويكون اخذ هذا المصروفات من موازنة الامن العام وعلى ان يحسب المبلغ تصع عشر قروش للمجيدية الفضية منح ذلك الى مديرية في ٢٧ / كانون الأول ١٩٠٩ الاستخبارات[٩٥] أرسلت مذكرة أخرى الى دائرة المحاسبة من اجل صرف مبلغ قدره ٣٠٠٠ قرش وهي مصروفات جهاز الاستخبارات وتم المطالبة بهذا المبلغ حيث تحسب كل تسع قروش للمجيدية الفضية لهذا كانت الدولة العثمانية تهتم بشكل كبير في مصروفات جهاز الاستخبارات والحفاظ على قدراتهم بتوفير لهم المخصصات المالية ومبالغ عالية من اجل استمرار النشاط الاستخباراتي ١٣ / كانون الثاني / ١٩١٠[٩٦].

أرسلت مذكرة خاصة الى دائرة المحاسبة من اجل إعطاء مبلغ قدره ٢٣٠٠ قرشا لشعبة الاستخبارات التي استحدثت في فترة سيطرة الاتحاد والترقي وكان هذا القسم استحدث جديدا وكان هذا المبلغ عبارة عن مصروفات وتعطى من مصروفات الاستخبارات ومن الواجب صرف هذا المبلغ لجهة المذكورة وهي شعبة الاستخبارات في الاتحاد والترقي[٩٧] وارسلت مذكرة الى دائرة المحاسبة بصرف مبلغ وقدره ٣٠٠ قرش لصالح شعبة الاستخبارات وكان ذلك من اجل تسهيل عمل شعبة الاستخبارات وتوفير الأموال اللازمة من اجل القيام بالاعمال المطلوبة من هذا الشعبة وكان الصرف هذا المبالغ تتم عن طريق الخزينة العامة وبواسطة سند رسمي[٩٨].

اصدر أمر الى نظارة الداخلية العلية في ١٣ / كانون الاول / ١٩٠٩ بتفريغ دفتر يتضمن أسماء الموظفين الذين يشاركون في المراسيم السلطانية الا ان تم ابعاد اسم مدير الاستخبارات فريد بك وجاء الأمر بإرجاع اسم مدير الاستخبارات الى القائمة الذين يشاركون في مراسيم السلطانية[٩٩] أصدرت مذكرتان من ولاية استنابول ومتصرفية اسكدار في ١ / كانون الثاني / ١٩١٠ و ١ / كانون الثاني / ١٩١٠ ورد في هاتان المذكرتان ان موظفي الاستخبارات المعينين في كافة انحاء اسكدار كانوا دائما يقومون بمراجعة مقام المتصرفية وأصدرت الأوامر من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة من الموظفين والامر معروض ومتروك ومعروض امام انظار الوكالة البهية في مديرية الامن العام وذلك لاخذ اللازم[١٠٠].

وفقا للمعلومات الاستخباراتية التي وصلت الى مديرية العامة للأمن ان هناك ديون واهدار مالي قدره سبعمائة وخمسين الف ليرة وهي ديون غير محسوبة على الاستقراض الأخير البالغ مليون ليرة وكان لابد من مخاطبة وزارة الداخلية لتكذيب هذا المعلومات وذلك في سنة ١٩٠٩[١٠١] وردت معلومات استخباراتية في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٠٩ من ولاية سيواس الى اللجنة ان

قائممقام حافيق (قسطاكي افندي) اساء استخدام وظيفته في سلك الشرطة السرية اذ جمع أموال طائلة عن طريق الرشاوي وعمل على تهديد العامة من الناس فتم تقديم شكاوى بحقه وبعد التحقيق اصدر الأمر بعدم مقادرة سيواس الا انه هرب لهذا تم عزله وتعين شخص اخر مكانه وتم تعين الكساندر افندي الذي كان معاونا لمتصرف لواء موش الذي تم عزله عن وظيفته قبل ٣ سنوات لهذا قرر مجلس شوى الدولة تعيينه لعدم وجود غيره في ولاية سيواس يتسع للمدرسة الإسلامية[١٠٢].

صرف مخصصات دائرة الاستخبارات من خزائن العامة للأمن سنة ١٩٠٩ وقدر هذا المبلغ هو الف ومائتي قرش[١٠٣] صدرت أوامر الى الدائرة المالية للدولة العثمانية بصرف مبلغ وقدره ثلاثمائة قرش لصالح موظفين الاستخبارات لسنة ١٩١٠ وذلك لاداء مهامهم بكل سلاسة واتقان واهتمت الدولة العثمانية كثيرا بجهاز الاستخبارات وصرف مصروفاتهم[١٠٤] عمل جهاز الأمن العام على تبني عناصرها الذين يتوفون في العمليات الاستخباراتية ومنهم مصطفى حلمي بك الذي توفى اثناء الوظيفة في ٣٠ / كانون الأول / ١٣٢٥ وترك ورائه عائلة مما جعل الأمن العام بتوجيه دائرة المحاسبة بصرف مخصصات عنصر الاستخبارات لان هؤلاء العناصر ضحوا بأنفسهم من اجل الدولة وسلطانها فعلى دولة تضمن حقوقهم للعيش عوائلهم بسلام وهذا تم صرف مصروفاتهم ومخصصاتهم[١٠٥].

اذ ان أهمية جهاز الامن وتشكيلات مخصوصة قد بلغت ذروتها على الصعيد الخارجي عن طريق تجنيد الجواسيس يعملون لصالح الدولة العثمانية سواء كانوا من اهل البلاد او يكونوا عناصر عثمانية اما على الصعيد الداخلي اهتم جهاز الامن بحماية البلاد ان جمعية الاتحاد والترقي كانت هي من تقود البلاد كون السلطان محمد رشاد كان عبارة عن أداة تتحكم بها الاتحاديون كان جهاز الاستخبارات العثماني هو المسؤول الأول لحماية البلاد من المخططات الأجنبية التي كانت تستهدف البلاد وكان لضباط الجيش العثماني الدور البارز في تطوير هاز الاستخبارات منهم أمور باشا وطلعت باشا وسليمان العسكري الذين اضافوا الى جهاز الاستخبارات الخبرات التي اكتسبوها من الدول الاوربية كانت قوة الدول العثمانية معتمدة على عناصر الاستخبارات التي توفر المعلومات الى الدولة قبل حدوث أي امر يضر بمصالح الدولة العثمانية.

الخاتمة والاستنتاجات

انه لا بد من الاستقصاء والبحث والدقة في نقل المعلومات التي جاءت بها الوثائق التابعة الاستخبارات العثمانية ما بين ١٩٠٩- ١٩١٤ اوصلتنا الى العديد من الاستنتاجات التي

مفادها ان جماعة الاتحاد والترقي ومن خلال (التشكيلات المخصوصة) عملوا على تشديد قبضتهم على حكام الدولة العثمانية على الرغم من المعارضة الشديدة التي ابداها السلطان عبد الحميد الثاني والتي ترجمت الى تظاهرات وانتفاضات عديدة شهدتها العاصمة استنابول، فضلا عن تمردات من الارمن والاكراد التي جاءت نتيجة تخلف جماعة الاتحاد والترقي عن وعودها لهم والذين اخذت مطالبهم ترتفع الى سقفها الى ان وصلت الى حد المطالبة بالاستقلال الذاتي الامر الذي جعل الجهاز الاستخباراتي (التشكيلات المخصوصة) امام مهمة اجهاض الكثير من التمردات التي كان يقوم بها الارمن والاكراد قبل حدوثها في الوقت الذي فشل في تمردات اخرى حدثت رغم المعلومات الاستخباراتية الاستباقية التي زودتها بها الحكومة العثمانية في العاصمة استنابول الا انه وفي نهاية المطاف فقد اول دوراً بارزاً فيما يتعلق باستجلاب المعلومات حول نشاطات الارمن والاكراد والتي افادت كثيرا في تجميعها فيما بعد من قبل الحكومة العثمانية.

الهوامش

(1) Serdar Yurtsever, Milli Mücadele İstihbarat Fadliyetleri (1919 – 1922), Atatürk Arastirma Merkezi Yayinlari, Ankara, 2008, S. 43.

(2) Ali Ciftci, İttihat ve Terakki Cemiyeti'nin Örgütlenme ve Yönetim Yapisi Icinde Külüplerin Yeri, Selcuk Üniversitesi Türkiyat Arastirmalari Enstitusu Turkiyat Arastirmalari Dergisi, Sayi 37, 2015, S. 120 – 121.

(3) Stoddard, A. g. e, S. 52.

(4) Kologlu, Orhan: Curnalcilikten Teşkilat – 1 Mahsusa' ya Kirmizi Kedi Yayinevi, İstanbul, 2017, S. 67 – 68 – 71.

(5) GAMZE TOSUN, OSMANLI DEVLETİ. NDEİ SIİHBARAT TEşKİL ATININ EKONOMIK VE ASKERI GELISIMI: TESKLAI – IMAHSUSA ÖRNGEI, NISAN . 2025, S. 21.

(6) Hüsamettin Ertürk, Iki Devrin Perde Arkasi, Haz . Samih Nafiz Tansu, Sebil Yayinevi, İstanbul. 1996, S. 107.

(7) GAMZE TOSUN, OSMANLİ DEVLETİ, NDEİ STI HBARAT TEşKİL ATİNİN EKONOMIK VE ASKERİ GELISİMİ: TESKİL AT – İMAHSUSA ORNEGİ, A, g. e. S. 27.

(8) Tansu , Samih Nafiz, İki Devrin Perde Arkasi, 1 Basim, Hilmi Kitaberi, İstanbul 1959, S. 110 – 111.

(9) Özcan, Ahmet, Demircio ğlu, İsmail H, Cencen, Namik, Yiğit, Yücel, Türk İstihbarat Tarihi, yeditepe yayinevi, İstanbul Eeylul 2021, S. 222.

(١٠) بلال أبو الخير، وكالة يلدز، الطرق الاستخباراتية في الدولة العثمانية، ١٧٩٧، دار الخير الإسلامية، بيروت، ٢٠٢٠، ص٣٧٠.

(١١) بلال أبو الخير، وكالة يلدز الطرق الاستخباراتية في الدولة العثمانية ١٧٩٧، المصدر السابق، ٢/ ٣٧١ – ٣٧٢.

(12) POLAT SAFI, THE OTTOMAN SPECIAL ORGANIZATION, TEşKILAT – IMAHSUSA: AN INQUIRY INTO ITS OPERATIONAL AND ADMINISTRATVE CHARACTERISTIC September 2012, S – 21 – 20.
(13) BEo. Babiali Evrak Odasi Evraki. 3441 / 258039.
(14) i. TAL, 498 / 67.
(15) Kahn, David, İstihbaratin Tarihsei Teorisi, Avrasya Dosyasi – İstihbarit Özel CiIt: 8, Sayi: 2, yax 2002, S. 6 – 19.
(16) Beo 3732 / 279843.
(17) SD 659 / 20. Ly6, 1913.
(18) SD 659 / 20. LY6, 1913.
(19) DH. MEM. Dahiliye Nezareki Memurin Kelemi. 14 / 74.
(20) DH. MEM. 14 / 74.
(21) DH. MKT. Dahiliye Nezareti a mektubi Kalemi. 2862 / 6.
(22) DH. MKT. 2866 / 98.
(23) DH. MKT. 2885 / 31.
(24) BEo 3372 / 252854. Ly2.
(25) BEo 3372 / 252854. Ly3.
(٢٦) طاهر افندي من يانيا ومن اركان حرب الجنود. النقيب فؤاد افندي هو من خريجي سنة ١٣٢٣. الاغا تحسين افندي من طابور الثالث لواء رابع عشر. الكاتب نوري افندي يعمل بدائرة البريد. النقيب جميل افندي المتاهل من مدرسة البريد البحرية. الملازم احمد افندي من الجيش الأول. كنعان افندي من الفرسان. حسين افندي من أصحاب البنادق. طاهر افندي من خرسان الواء الثاني الخاص. الحاج مصطفى افندي إمام المدفعية الثالث عشر. النقيب نور الدين افندي. الملازم الثاني محمد شكري افندي من البلوك الثالث من طابور الخامس .DH.MKT. 2885 / 31
(27) Beo 3605 / 270301.
(28) DH. MKT. 2885 / 31.
(29) BEo 3372 / 252854 . Ly3.
(30) BEo 3372 / 252854. Ly4.
(31) BEo . 3622 / 271577.
(32) DH. EUM. MH. Dahiliye Emniyet – I Umumiye Muhasebe Kalemi Evraki. 1/14.
(33) DH. EUM. THR. Dahiliye Emniyet – I Umumiye Tahrirat Kalemi Evraki 99/4.
(34) MV. Meclis – I Vala Evraki. 226 / 106.
(35) MV. 226 / 106.
(36) DH. EUM. EMN. Dahiliye Emniyet – I Umumiye Emniyet Subesi Evraki. 117 / 28.
(37) DH. EUM. EMN. 117 / 28.
(38) DH. EUM. EMN. 117 / 28.

(39) DH. EUM. VRK. Dahiliye Emniyet – I Umumiye Evraki Odasi Kalemi Evraki. 30 / 81.

(40) DH. MUİ. Dahiliye Muhaberat – Umumiye idares Evr. 110 / 24.

(41) DH. MUİ. 159 / 117.

(42) DH. MUİ. 159 / 117.

(43) İ. AS. Irade Askeri. 85 /22.

(44) BoA . BEo 3955 / 296560.

(45) DH. EUM. SCL 13 / 6.

(46) BEo 3362 / 252132.

(47) BEo 3366 / 252448 . Ly1.

(48) BEo 3366 / 252448.

(49) BEo. 3366 / 252448.

(٥٠) علي رضا افندي: هو ضابط عثماني سابق كان يعمل في شرطة طرابلس الشام وتم طرده من السلك العسكري بسبب تصرفاته الغير اللائقة التي قام بها في ازمير. نفس المصدر.

(51) DH. EUM. EMN. 117 / 28.

(52) BEo. 3441 / 258039.

(53) BEo. EUM . THE 12 / 9.

(54) DH. MEM. 14 / 74.

(55) BoA. DH. MKT. 1634 / 30, H. 04, 11, 13, 1306 (M.16, 01, 1891)

(56) Emre Gör, Abdülhamid., A.g.e, S. 79 – 85.

(57) BOA, y. PRK. ASK., 195 / 78. H. 17. 02. 1321 (M15, 05: 1905).

(58) Noémi Lévy – Aksu Osmanli istnbulu nda Asayiş (1879 – 1909), iletişim yayinlari, Istanbul, 2017.

(59) DH. EUM. MH 1 / 42.

(60) DH. EUM. MH 1 / 94.

(61) DH. EUM. MH 238 / 8.

(62) DH. EUM. MH. 1/94.

(63) DH. EUM. MH 10 / 75.

(64) DH. EUM. THR 12 / 9.

(65) DH. EUM. THR. 12 / 9.

(66) DH. EUM. MH. 9 / 59.

(67) DH. EUM. MH. 9 / 67.

(68) DH. EUM. MH 7 / 32.

(69) DH. EUM. MH 9 / 8.

(70) DH. EUM. MH 9 / 51.

(71) DH. EUM. THR 104 / 15.

(72) DH. EUM. THR 104 / 42.

(73) DH. EUM. MH 10 / 87.

(74) DH. EUM. MH 2 / 87.

(75) DH. EUM. MUM. MH. 239 / 49.

(٧٦) عبد المولى صالح حرير، مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، التسلسل ١٧٧٥٩، دار النشر مركز البحوث الجهاد الليبي، ١٩٧٩، ص١٠.

(77) DH. EUM. MH 2 / 87.

(78) DH. EUM. MH 2 / 125.

(79) DH. EUM. MH 247 / 33.

(80) DH. EUM. MH 263 / 88.

(81) DH. EUM. MTK 3 / 47.

(82) DH. EUM. SCL. Dahiliye Emniyet – I Umumiye Sicil Kalemi Evraki. 13 / 6.

(83) DH. EUM. THR 10 / 23.

(84) DH. EUM. MH 11 / 48.

(85) DH. EUM. MH 11 / 61.

(86) DH. EUM. MH 11 / 102.

(87) DH. EUM. MH 12 / 41.

(88) DH. MKT. 22902 / 92.

(89) DH. MUİ. 11 – 2 / 47.

(90) GAMZETOSUN, OsmanlİDEVIETI, NDEİ STİ HBARAT TEşKİL ATİNİN EKONOMİK VE ASKERİ GELİSİ Mİ: TESKİL AT. İTMAHSUSA ORNRGİ, A. g. e, S. 31.

(91) CAMZEIOSUN, OsmanlİDEVIETI, NDEİ STİ HBARAT TEşKİL ATİVİN EKONOMİK VE ASKERİ GELISI MI.

(92) BoA. DH. } FR. , 75 / 71. H.14 . 06. 1335.

(93) BoA. DH. } FR., 447 / 75, R. 28 . 08. 1330.

(94) BoA. DH.} Fr., 458 / 19, R. 03. 11. 1130.

(95) DH. EUM. MH 10 / 45.

(96) DH. EUM. MH 11 / 19.

(97) DH. EUM. MH 11 / 13.

(98) DH. EUM. MH 11 / 40.

(99) DH. EUM. THR. 17 / 21.

(100) DH. EUM. THR. 20 / 23.

(101) DH. EUM. THR 11 / 19.

(102) DH. MKT 2719 / 82.

(103) DH. EUM / MH 10 / 10 / 48.

(104) DH. EUM / MH 11 / 102.

(105) DH. EUM / MH 13 / 10.

قائمة المصادر العربية

١-بلال أبو الخير، *وكالة يلدز: الطرق الاستخباراتية في الدولة العثمانية ١٧٩٧*، دار الخير الإسلامية، بيروت، ٢٠٢٠.

٢-عبد المولى صالح حرير، مذكرات *أنور باشا في طرابلس الغرب*، التسلسل ١٧٧٥٩، مركز البحوث الجهاد الليبي، ١٩٧٩.

المصادر التركية:

1.Serdar Yurtsever, *Milli Mücadele İstihbarat Faaliyetleri (1919–1922)*, Atatürk Araştırma Merkezi Yayınları, Ankara, 2008.
2.Ali Çiftçi, "İttihat ve Terakki Cemiyeti'nin Örgütlenme ve Yönetim Yapısı İçinde Kulüplerin Yeri", *Selçuk Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü – Türkiyat Araştırmaları Dergisi*, sayı 37, 2015.
3.Stoddard (Philip H. Stoddard.
4.Orhan Koloğlu, *Cornalcılıktan Teşkilât-ı Mahsusa'ya*, Kırmızı Kedi Yayınevi, İstanbul, 2017.
5.Gamze Tosun, *Osmanlı Devleti'nde İstihbarat Teşkilatının Ekonomik ve Askeri Gelişimi: Teşkilat-ı Mahsusa Örneği*, Nisan 2025.
6.Hüsamettin Ertürk, *İki Devrin Perde Arkası*, haz. Samih Nafiz Tansu, Sebil Yayınevi, İstanbul, 1996.
7.Samih Nafiz Tansu, *İki Devrin Perde Arkası*, 1. Baskı, Hilmi Kitabevi, İstanbul, 1959.
8.Ahmet Özcan, İsmail H. Demircioğlu, Namık Cencen, Yücel Yiğit, *Türk İstihbarat Tarihi*, Yeditepe Yayınevi, İstanbul, Eylül 2021.
9.David Kahn, "İstihbaratın Tarihsel Teorisi", *Avrasya Dosyası – İstihbarat Özel*, cilt 8, sayı 2, yaz 2002.
10.Emre Gör, *Abdülhamid*.
11.Noémi Lévy-Aksu, *Osmanlı İstanbulu'nda Asayiş (1879–1909)*, İletişim Yayınları, İstanbul, 2017.

ثانياً: الوثائق الأرشيفية أرشيف رئاسة الدولة العثمانية (BOA)

1. BEO – Babıali Evrak Odası Evrakı:

- 3441/258039
- 3732/279843

- 3372/252854
- 3605/270301
- 3622/271577
- 3955/296560
- 3362/252132
- 3366/252448

2. DH.MEM – Dahiliye Nezareti Memurin Kalemi:

- 14/74

3. DH.MKT – Dahiliye Nezareti Mektubi Kalemi:

- 2862/6
- 2866/98
- 2885/31
- 1634/30
- 2719/82
- 22902/92

4. DH.EUM.MH – Dahiliye Emniyet-i Umumiye Muhasebe Kalemi Evrakı:

- 1/14, 1/42, 1/94, 2/87, 2/125, 7/32, 9/8, 9/51, 9/59, 9/67
- 10/10, 10/45, 10/75, 10/87
- 11/13, 11/19, 11/40, 11/48, 11/61, 11/102
- 12/41, 13/10
- 238/8, 247/33, 263/88

5. DH.EUM.THR – Dahiliye Emniyet-i Umumiye Tahrirat Kalemi Evrakı:

- 99/4, 12/9, 10/23, 11/19, 17/21, 20/23, 104/15, 104/42

6. DH.EUM.EMN – Emniyet Şubesi Evrakı:

- 117/28

7. DH.EUM.VRK – Evrak Odası Kalemi Evrakı:

- 30/81

8. DH.EUM.SCL – Sicil Kalemi Evrakı:

- 13/6

9. DH.EUM.MUM.MH:

- 239/49

10. DH.EUM.MTK:

- 3/47

11. DH.MUİ – Dahiliye Muhaberat-ı Umumiye İdaresi Evrakı:

- 110/24
- 159/117
- 11-2/47

12. DH.ŞFR – Dahiliye Şifre Kalemi:

- 75/71تاريخ 14 :جمادى الآخرة1335 هـ)
- 447/75رجب/صفر1330 هـ) 28)
- 458/19تاريخ مذكور1130 هـ، ويبدو خطأ في القراءة)

13. MV – Meclis-i Vâlâ Evrakı:

- 226/106

14. İ.AS – İrade Askeri:

- 85/22

15. İ.TAL:

- 498/67

16. SD:

- 659/20 (1913م)

17. Y.PRK.ASK – Yıldız Perakende Evrakı Askeri Maruzat:

- 195/78صفر ١٣٢١هـ / ١٥ مايو ١٩٠٥م) 17)

References

1- Polat Safi, *The Ottoman Special Organization – Teşkilât-ı Mahsusa: An Inquiry into Its Operational and Administrative Characteristics*, September 2012.